

# الفصل الأول

## زيت البترول والشركات الكبرى

### ( ١ ) مقدمة جغرافية

#### أصل البترول ومناطق ومشتقاته :

زيت البترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها باطن الأرض ، وتتكون كلمة بترول Petroleum في الأصل من كلمتين لاتينيتين هما Petra أى الصخر ، Oleum ومعناه الزيت ، فكان هذه المادة ذات الشأن الحظر في السلم والحرب ، عبارة عن زيت يستنبط من الصخر ، ويذهب الثقات والخبراء إلى أن أصل البترول اتحاد من عنصرين وهما الأيدروجين والكربون ، وتتفاوت الحالة التي يوجد عليها ، فيكون إما صلباً أو سائلاً أو على هيئة الغاز . ولا يتفق العلماء كذلك بصدد نشأته ، ففريق يراه ناجماً من تحلل النبات أو الحيوان ، بينما تعتقد جماعة أخرى أنه وليد عمليات من التفاعل الكيميائي بين ما ينطوى عليه جوف القشرة الأرضية من الماء وكربورات الماء . وقد كشف العلماء عن زيت البترول في الصخور الطباقية ، غير أن الغالب توافره بين طبقات الصخور التي ترجع إلى الزمن الرابع الجيولوجي ، وكذلك كل من الزمن الأول والثاني . وما تجدر الإشارة إليه أيضاً غلبة وجود هذه المادة على مقربة من الصخور أو الطبقات التي يتوافر فيها معدن الفحم الحجري . ولكن هناك فرقاً هاماً بين توزيع كل من الفحم والبترول على سطح القشرة الأرضية ، ذلك أن الثاني يكاد يكون متركزاً في مناطق أربع محدودة وهي :

(١) القارة الأمريكية في شمال وجنوب وشرق بحر الأنتيل ، بين كنساس وبيرو ، وهذه أغنى المناطق جميعاً ، وأهم الجهات المنتجة للبترول هي الولايات المتحدة

وفنزويلا والمكسيك وبيرو والأرجنتين . ويبلغ إنتاج هذه المنطقة أربعة أخماس الإنتاج العالمي كله تقريبا .

(٢) ونراها في الأهمية آسيا الغربية وبلاد العرب وإقليم القوقاز ، وهذه تنتج نحو ١٥٪ من الإنتاج العالمي

(٣) المنطقة الواقعة في جنوب شرقي آسيا .

(٤) إقليم السكرات في القارة الأوربية .

وليس كشف منابع البترول من الأمور السهلة الميسورة ، بل إنه عملية شاقة كثيرة النفقات . وقد تقوم شركة ما بأبحاث طويلة ثم يتضح لها أن الإنتاج إن يكون مجزيا . وفضلا عن هذا ، لا بد من القيام بدراسات علمية واسعة النطاق ، واستخدام عدد من الأجهزة الدقيقة للغاية ، وإذا ما كشف البترول بدأت عملية خطيرة الشأن وهي نقله إلى مواطن أو معامل التكرير ، وإلى الموانئ التي يتسنى إصداره منها . وقد وجد من الأرخص والأفضل مد الانابيب لهذا الغرض . وإن المشتقات المختلفة التي نحصل عليها من زيت البترول تلقى ضوءاً على أهمية هذا المعدن أو هذه القوة وعلى مدى استعماله الكثرة في شتى الأغراض العسكرية والاقتصادية والعمرائية . ونرى إنعاما للفسائدة أن نورد هنا بيانا بهذه المشتقات وأهميتها في الحياة العملية (١) .

غازات سائلة — أقطع المادن والطهي  
إثير — للمحركات .  
١ — غازات أيدروكربونية — للخبز والطلاء .  
البوتاجاز — للوقود .  
نفتالين خفيف

نفثالين }  
كيروسين } ٢ - التقطير البضاء  
زيوت الإضاءة }

زيت الغاز }  
زيوت الامتصاص } ٣ - التقطير الوسطى

الزيوت الثقيلة }  
الشمع } ٤ - التقطير الثقيلة  
زيوت التشحيم }

زيوت التشحيم }  
جلسرين وشحم }  
مخلفات زيت الوقود } ٥ - المخلفات  
قار وزيوت الطريق }  
كوك }

## (٢) العلم والبتروول في العصر الحديث

بدء استخدام البترول في الاضاءة :

ظل العالم لا يدرك أهمية البترول وإمكاناته حتي إذا كانت سنة ١٨٤٧ قام ينج الإنجليزي بتجارب أراد منها تقطير الزيت من الفحم فكان النجاح حليفه دون أن يدرك الأهمية العملية المترتبة على هذا الكشف العلمى الجديد .

في هذا الوقت وفق ألماني من رجال الصناعة ويدعى ستوفاسر Stohwasser إلى صناعة مصباح جديد للاضاءة يمكن أن يستخدم فيه نوع من الزيت أخف وأكثري سيولة من الأنواع المألوفة في عهده . ما لبث الألماني أن استحوذ على ثمار

تجارب ينح النظرية وطبقها . وكان هذا انقلاباً خطيراً في صناعة البترول لأول مرة في التاريخ ، وفتحاً جديداً في ميدان أثبتت الأيام أهميته ، وبداية العصر البترولي الجديد . أخذ مصباح « البرافين » ( كما كان يعرف إذ ذاك ) ينتشر على نطاق واسع في جهات كثيرة من القارة الأوربية ، واشتد الاهتمام باستنباط زيت البترول من المواطن القليلة المعروفة . ولكن الاستغلال الكبير مع بساطة الأساليب والأدوات المستعملة هدد بتحطيم الآمال قبل ازدهارها ، وبقتل هذه الصناعة الناشئة قبل أن تثبت دعائمها . وفي هذا الوقت العسير جاء الإنقاذ من ناحية الولايات المتحدة التي قدر لها فيما بعد أن تكون على رأس أعظم الدول إنتاجاً للبترول .

### استخراج البترول من الآبار :

كان الأمريكيون يعرفون البترول ويستخدمونه في أغراض شتى كدواء لشفاء الأمراض ، كما استعمل في بعض الجهات لتشحيم العجلات ، وقد استعان أحد المتصلين بهذه الصناعة بأحد الأساتذة الجامعيين الذي أثبت إمكان استخراج مواد كثيرة بكررير الزيت . وقام الأستاذ سيلمان بجامعة ييل Yale بإجراء تحليل حصل على الغاز والبرافين وزيت التشحيم منه بعمليات بسيطة قليلة الكلفة وبدون تبديد جانب له أهميته من المادة الأولية .

هكذا ثبت بالطرق العلمية أن في الإمكان استخدام هذه المادة لأغراض تجارية مجزية ، فأخذ ينتشر بسرعة متزايدة ، وسار التقدم خطوة أخرى حين أقام صمويل كير Samuel Kier أول معمل لتكرير هذا الزيت المعدني في مدينة بتسبرج . غير أنه كانت هناك عقبة ، وهي أن المشتغلين بهذه الصناعة الجديدة إنما اقتصرُوا على استنباط المادة الخام من المنابع الميسورة المال ، أي الطاقة على سطح الأرض أو القريبة منه كثيراً ، ومثل هذا الأسلوب لم يكن يبشر بإمكانات واسعة ، ذلك أن المنابع التي من هذا القبيل قليل إنتاجها من جهة ، ومحتوم نفادها السريع من جهة أخرى .

وهنا لعبت الصدفة أو المهارة الإنسانية دوراً حاسماً فكانت النتيجة انقلاباً بعيد

المدى ، تأثرت به حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد لا يقتضى المبالغة ،  
وبخاصة اليوم . . . حدث أن استرعى نظر جورج بيسل George Bissell وهو  
مدرس متقاعد ، ما ينطوى عليه هذا السائل من أهمية كإداة للإضاءة فقرر أن ينزل  
إلى ميدان هذه الصناعة بنفسه ، ولما كان من المعروف أن البترول يؤتى به من الأرض  
لهذا نراه يأمل الحصول على نتائج أوفر عن طريق حفر آبار المناطق المعروفة ،  
وسرعان ما بعث بمن يدعى الكولونيل دريك Edwin Lawrence Drake  
إلى بلدة Titstville لهذا الغرض ، وبالرغم مما أصاب الأخير من نصب  
وما أنفق من جهود وما لقيه من زملائه من روح اليأس ، فقد واصل العمل إلى أن  
نجح أخيرا وتفجر الزيت لأول مرة في ٢٣ أغسطس بعد عام ١٨٥٩ ، وظلت هذه  
البئر الأولى تنتج ٤٠٠٠ لتر خلال أسابيع عدة ، ومن حسن الطالع وقوع هذا  
الكشف الرائع في الوقت الذي أخذ فيه المصباح الألماني ينتشر في الولايات المتحدة .  
ويعد هذا الكشف الذي وفق إليه دريك البداية العملية لصناعة زيت البترول  
الحديثة ، وقد اعترف له مواطنوه بالفضل ، فأقاموا له تمثالا بالبلدة التي كانت موضع  
تجاربه وميدان نجاحه . . . ولكن ماذا كان مصيره ؟ لقد اضطرته المنافسة القاتلة من  
جانب الكثيرين إلى الخروج من الميدان ، وأخيرا مات الرجل عام ١٨٨٤ وهو  
يشكو من الألم والفقر . . . وهذا كان الجزاء في حياته !!

أخذت أعمال التنقيب تنتقل إلى المناطق المجاورة ، وفي أقل من ٢٥ سنة وجدت  
آبار جديدة في غرب بنسلفانيا وغربي فرجينيا وكنتوكي وأهيو وغيرها من  
الولايات ، وأمكن التأكد من وجود البترول في ولايات كنساس وكاليفورنيا  
وتكساس وإنديانا وكولورادو وغيرها ، ولكن ظلت بنسلفانيا تشغل المقام الأول .

### خطر هدم صناعة الزيت :

كانت أهمية الزيت حتى ذلك الحين راجعة إلى استخدامه في أغراض الإضاءة ،  
ولكن نشأ ما هدم هذا الاستعمال وبالتالي كاد يقضى على الصناعة الناشئة ، ذلك أنه  
في عام ١٨٨٩ رأى زارو معرض باريس اختراعا عجيبا هو المصباح الكهربائي الذي  
ابتدعه اديسن ، وأخذ العالم بعد ذلك يقبل على هذا الأسلوب الجيد من أساليب

الإضاءة بسبب ما توافر له من قوة وما امتاز به من نظافة وانتظام لهيب . صار من المتوقع فعلا أن تحل الكمبرياء محل زيت البترول ، وإذن يكون الحراب نصيب الشركات المشتغلة بإنتاجه واستغلاله ، ولكن جاءت النجدة حين وفق المهندس الألماني جوتليب Gottlieb إلى اختراع محرك سهل صالح للاستعمال ، ويدور بقوة البنزين . . .

بهذا الاختراع الخطير الشأن ، والذي جاء فاتحة لسلسلة من تجارب يراد من ورأتها إدارة العجلات بالقوة الآلية ، نجت صناعة البترول .

### (٣) تطور الإنتاج منذ منتصف القرن التاسع عشر

ظلت الولايات المتحدة تشغل المركز الأول بصفة كونها منتجا ومصدرا لزيت البترول ، ولكن سرعان ما امتدت الاعمال إلى أقاليم أخرى فأمكن إنتاج البترول في رومانيا حوالى عام ١٨٦٠ ، وفي روسيا عام ١٨٦٣ ، وفي بورما عام ١٨٨٩ ، وفي جزر الهند الهولندية عام ١٨٩٣ ، وأخذ الإنتاج العالمى يقفز خطوات كبيرة وسريعة كما يستدل من البيان التالى :

#### الإنتاج العالمى حتى سنة ١٩٠٠

( مقدر بالاطنان المترية )

المقادير	السنة
٧١٠٠٠	١٨٥٧ - ١٨٦٠
٣٧٠٠٠٠	١٨٦٥
٧٨٦٠٠٠	١٨٧٠
١٣٦٥٠٠٠	١٨٧٥
٤١٠٤٠٠٠	١٨٨٠
٥٠٥٧٠٠٠	١٨٨٥
١٠٢٦٠٠٠٠	١٨٩٠
١٤٠٦٩٠٠٠	١٨٩٥
١٩٨٥٧٠٠٠	١٩٠٠

## التقدم في القرن العشرين :

كان رقم ١٨٥٧٠٠٠ ر ١٩١٨ الخاص بسنة ١٩٠٠ قياسيا ، ولكنه سرعان ما يبدو ضئيلا إذا ما وازنا بينه وبين الإنتاج اليوم ، كما يتضح من البيان الآتي :

### الإنتاج في النصف الأول من القرن العشرين

السنة	الإنتاج ( بالأطنان المترية )
١٩٠٥	٢٩٦٤٧٢٠٠٠٠
١٩١٠	٤٤٠٩٣٢٠٠٠٠
١٩١٥	٥٩٠٥٥٦٠٠٠٠
١٩٢٠	٩٦٠٩١٠٠٠٠٠
١٩٢٥	١٤٨٠٢٧٠٠٠٠٠
١٩٣٠	١٩٦٠٤٧٥٠٠٠٠
١٩٣٥	٢٢٦٠٨٠٠٠٠٠٠
١٩٤٠	٢٩٤٠٨٠٠٠٠٠٠
١٩٤٥	٣٦٧٠٨٣٩٠٠٠٠
١٩٤٦	٣٧٠٠٧٥١٠٠٠٠
١٩٤٧	٤٣٢٠٢١٠٠٠٠٠
١٩٤٨	٤٨٩٠٤٥٠٠٠٠٠٠
١٩٤٩	٤٨٧٠٥٥٠٠٠٠٠٠

ومعنى هذا أن الإنتاج العالمي زاد عما يقرب من ٢٥ ضعفا خلال الفترة ( ١٩٠٠ - ١٩٤٩ ) ، والواقع أن هذه السنوات شهدت أهم الكشوف البترولية في مختلف بقاع العالم :

تاريخ الكشف

المنطقة

العالم الجديد

١٩٠١ منطقة البحر الكاريبي والمكسيك

١٩٠٩ ترينداد

١٩١٣ فنزويلا

الشرق الأوسط

١٩٠٩ إيران

١٩٢٧ العراق

١٩٣٢ البحرين

١٩٣٨ الكويت والمملكة العربية السعودية

١٩٤٠ قطر

١٩١٣ مصر

الشرق الأقصى

١٩١٣ بورنيو البريطانية

الولايات المتحدة

١٩١٠ منطقة الخليج (بدأ الإنتاج)

١٩٣٠ تكساس الشرقية

١٩٣٧ حقل ولنجتون بكاليفورنيا

والأسباب التي يعزى إليها هذا التقدم الواسع النطاق متنوعة ومتعددة ولقد سبق أن أشرنا إلى الإختراع الذي وفقى إليه جوتليب الألماني فأنتقد صناعة البترول . ولكن سرعان ما بدت أمامها آفاق واسعة لاحد لها من حيث النمر والتقدم . ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن عدد السيارات عام ١٨٩٩ بالولايات المتحدة لم يزد عن ٦٠٠ ، وإن هي إلا سنوات عشر حتى قفز الرقم بسرعة هائلة إذ بلغ مليوناً في هذا البلد وحده ، وزاد عدد السيارات منذ الحرب العالمية الأولى فصار بالملايين وانتشر استعمالها في كافة أرجاء العالم . وترتب على الإختراع الجديد كذلك واستخدام آلة

الاحتراق الداخلي أن بدأ استخدام البترول ومشتقاته في السفن الحربية ثم في الطائرات أثناء الحرب ثم في الكثير من أساليب النقل . إذن أصبح المستقبل زاهرا امام شركات البترول كشركة ستاندارد أويل الجبارة .

ولكن أهم من هذا من وجهة نظر الموضوع الذي نعالجه أنه أصبحت للبترول أهمية سياسية بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض العسكرية أولا والاقتصادية ثانياً . أصبح هم الدول البحرية والصناعية الكبرى أن تتحكم في منابع البترول التي لا وجود لها في بلادها ، وأصبحت تعمل على نيل الامتيازات في كل مكان . وكان السباق من جانب الدول التي لا بترول في أرضها . وهكذا صار البترول عنصراً جديداً هاماً في السياسة الدولية ، ودافعاً جديداً قوياً للسيطرة الاستعمارية ، وباعثاً جديداً على الخلاف والحروب بين الأمم . كل هذه الاحتمالات والنتائج وضعت قليلاً في السنوات القلائل السابقة للحرب الاستعمارية الأولى ، ولكن السباق من أجل موارد البترول اشتركت فيه أولاً الشركات الكبرى بعمليات ذات مظهر تجارى ومالى فقط ولكنها كانت تلقى التأييد من حكوماتها وممثلها الرسميين . ولكن بمرور الوقت وازدياد أهمية البترول واستعمالاته كشفت الدول الغطاء عن حقيقتها وأخذت تستخدم نفوذها القوي لنيل الامتيازات . وتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة ؛ واقتسمت الأراضي ذات الموارد والاحتياطيات الكبيرة من البترول .

حقاً إنها الحرب خطيرة طلائعها المهندسون والخبراء في علم طبقات الأرض ، ومستغلوها الحقيقيون الحكومات الرأسمالية الاستعمارية ، وأدواتها الشركات والمصالح المالية . وقد تحدثنا عن شركة ستاندارد أويل الأمريكية ، وآن لنا أن نلقى نظرة على غيرها .

## (٤) التركيز والاحتكار في صناعة البترول

من الظاهرات البارزة التي تتميز بها الرأسمالية ، ذلك التقدم البالغ الذي حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التي سارت بها عملية تركيز الإنتاج في المشروعات التي يعظم حجمها باطراد ؛ وهذا التركيز هو الطريق المؤدى إلى الاحتكار ، الذي

يعد بحق الظاهرة البارزة التي يتميز بها النظام الصناعي الحديث ، ولعل هذه الظاهرة أشد وضوحاً في الصناعة البترولية منها في أية صناعة أخرى ، وحدث هذا سراعاً حتى أنه في عام ١٩٠٥ لم يكن الانتاج العالمي من البترول يبلغ أكثر من ٢٩٢٠٠٠ رطل ٢٩٢٠٠٠ من الاطمان المترية ، كانت السوق العالمية قسمة في الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين ، هما : شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية وهم روتشيلد ونوبل ، والمجموعتان في تحالف وثيق العرى . حقيقة نلقى عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهي ذات طابع محلي أو تمارس عمليات خاصة ، ولكنها جميعاً تسير في فلك المشروعات الضخمة المسيطرة على الصناعة .

والحق ؛ إنه لمن العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، منافسة هذه الأخيرة ، والمثال التالي الذي نوردته مصداق لهذه الحقيقة . أشرنا إلى المجموعتين السالفتي الذكر ، ولكن احتكارهما ظل معرضاً خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمسة :

(١) خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية

(٢) منافسة شركة مانتاشوف بياكو

(٣) آبار الزيت بالنمسا

(٤) الآبار الروسية

(٥) آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصة في المستعمرات الهولندية ( وهي شركات صمويل وشل والتي لها اتصال برأس المال البريطاني ) . وللجاءات الثلاث الاخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفي مقدمتها البنك الألماني .

وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى تنمية صناعة الزيت برومانيا حتى تملك موضعاً لها فيها ، وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الزيت الرومانية ١٨٥٠٠٠٠٠٠ فرنك في سنة ١٩٠٧ منها ٧٧ مليوناً من ألمانيا . ويعلق لينين على هذه الحقائق بأن العالم شهد بعد ذلك صراعاً عنيفاً بين المصالح البترولية في سبيل اقتسام العالم ، فمن جهة كونت شركة روكفلر شركة تابعة لها في

هولنده ذاتها واشترت آباراً في الهند الهولندية . ومن جهة أخرى سعى البنك الألماني ومعه المصارف الألمانية الأخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا لرأس المال الألماني، وإلى الاتحاد مع الروسيين ضد روكنلر . ولما كان الأخير أغنى مورداً وأفضل أسلوباً في النقل والتوزيع انتهت المعركة سنة ١٩٠٧ بهزيمة البنك الألماني الذي وجد نفسه حيال أحد أمرين : تصفية نشاطه في صناعة الزيت وخسارة الملايين ، أو الرضوخ لحصمه ، واختار الحل الأخير ، وعقد اتفاقاً — ليس في صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل الاتفاق تحفظاً يقضى بالعائه حالة قيام احتكار حكومي في الصناعة البترولية بألمانيا .

وحاول البنك الألماني بطريق غير مباشر استئناف المعركة ، وأخذت الصحافة تدعو إلى هذا الاحتكار الحكومي ، ووافق البرلمان على أن يطلب من الحكومة الألمانية تقديم مشروع كهذا ، ولكن الأخريرة لم تفعل إذ خشيت مغبة النزاع مع روكنلر ، إذ كان من المشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (١) .

وما من شك أن هذا المشل الذي ذكرناه إنما يدل دلالة واضحة على عظم سطوة الاحتكارات البترولية الضخمة ، حتى أن الحكومات ذاتها تخشأها وتعمل لها حساباً .

قلنا إن الطابع الاحتكاري أوضح في صناعة البترول منه في غيرها ، وفضلا عن الاعتبارات العامة التي تفسر قيام النظام الاحتكاري ، فإن هناك أسباباً وظروفاً خاصة بهذه الصناعة ، وقد لخصتها مجلة Statist في ملحق عددها الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٠ (٢) ، ونرى لزاماً علينا أن نشير إليها ، وفاء للبحث والدراسة .

(١) الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية : صفحة ٧٤ — ٧٥ .

(٢) The Oil Industry, Special Supplement (Sar' The Vertical Organisation of The Oil Industry, pp. 5—6 )

وأول سبب لتعليق الظاهرة مستمد من طبيعة المواد الاساسية ذاتها التي يتكون منها  
البتروول ، الأمر الذي يتطلب مواصلة العمليات دون توقف ، وكما زادت الطاقة لاحدى  
الوسائل المستخدمة ، أدى ذلك إلى خفض في نفقات الوحدة الواحدة . وصناعة  
البتروول تتطلب درجة عالية من التنسيق في كل من الميدانين الفني والتجاري حتى يتسنى  
إمداد الاسواق بالمنتجات المختلفة وبالمقادير التي تنفق مع المطالب ، وهذا التنسيق  
الدقيق إنما يساعد عليه هذا التركيز أو هذا الارتباط بين المشروعات . وعمت عامل  
آخر وهو الطابع الدولي فالمعروف أن زيت البتروول موزع بين أقطار الارض توزيعا  
لا يتسم بالتساوي ، وإذا استثنينا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ألفينا أن باقى  
الانتاج العالمى من البتروول مكانه أقاليم متأخرة أو متخلفة واذن فالدول التي تستطيع  
توفير المال اللازم والخبرة الفنية الضرورية إنما هي الدول التي بلغت شأوا بعيدا في  
التقدم الصناعى والتجميع الرأسمالى . ولما كانت السوق التي تمتص الانتاج سواقا  
عالمية واسعة ، تعين العمل على أن يتمشى ما يخرج من الأقاليم المنتجة مع مطالب البلدان  
المستوردة والمستهلكة . وهذا الطابع الدولي يزيد من الاخطار ومن المطالب  
الرأسمالية ، فلا بد للشركة التي تعزم استغلالا في منطقة معينة أن تدخل في مفاوضات  
مع البلد الذى سيصبح ميديانا لنشاطها للاتفاق على شروط الامتياز من حيث  
مدته والحصص التي من نصيب هذا البلد ، كما يتعين عليها احضار الفنيين والآلات  
من الخارج فضلا عن أنها - وبخاصة في المناطق المتأخرة اقتصاديا - تقوم بتعيين الطرق  
البرية وانشاء الخطوط الحديدية والجوية ومد الانابيب وتوفير الموانى الصالحة وأماكن  
السكنى لرجالها من الفنيين والاداريين والعمال وهذه مسائل لا بد منها ولكنها كثيرة  
الكلفة مما استدعى رؤوس أموال ضخمة . ويوجه المقال الذى أشرنا اليه النظر إلى المخاطر  
التي تصاحب عملية التقيب والحفر ذاتها ، فقد لا تسفر الاعمال عن انتاج بل مرة أو انتاج  
تافه القدر ، وربما يكون أيضا كثير النفقات مما يجعل من الصعب تسويقه بالاسعار  
العالمية . وقد ينقضى وقت طويل قبل أن يتمكن المشروع من دفع ربح للمساهمين ،  
ومن أمثلة ذلك - كما ذكرت المجلة أن احدى الشركات التي تعمل في فنزويلا انفقت  
فيما بين عام ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ مبلغا قدره ١٢ مليوناً من الجنيهات قبل أن تتمكن من

تسويق الانتاج ، كما انفقت أخرى ١٤ مليوناً خلال الفترة ( ١٩١٦ - ١٩٣٩ ) قبل أن تحصل على الربح .

وإذا كنا قد عرضنا لهذا الميل إلى التركيز وأشرنا إلى دوافعه وضرربنا أمثلة عنه من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى فإن في الأرقام التالية ما يوضح الأمر توضيحاً كافياً بالنسبة إلى الوقت الحاضر ويبين لنا ضخامة الأموال المستثمرة في هذه الصناعة : - (١) .

(١) بلغت الاستثمارات الأمريكية في صناعة البترول بكافة البلاد الأجنبية بما في ذلك بيع الناقلات ، ٤٥٥ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ ، وهذا يعادل ٧٠٪ من الاستثمارات الأمريكية المباشرة بالخارج في تلك السنة .

(٢) بلغت استثمارات الشركات البترولية التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني ٧٣ مليوناً من الجنيهات ( ١٩٤٧ ) و ٩٢ مليوناً ( ١٩٤٨ ) و ١١٥ مليوناً ( ١٩٤٩ ) ويقدر المستثمر منها فيما وراء البحار بالمبالغ التالية ٦٦ و ٨٣ و ٩١ على التوالي .

(٣) كانت تكاليف إنشاء أنبوبة تمتد من الخليج الفارسي إلى ساحل البحر المتوسط تقدر بخمسين مليوناً من الجنيهات ( وذلك قبل تخفيض الجنيه الاسترليني في ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ ) .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الشركات العالمية .

### (١) شركة ستاندارد أويل . Standard Oil

في عام ١٨٦٢ بدأ جون دافيسون روكفلر يشغل بشئون صناعة الزيت

واشترك مع غيره ، وبنى أرباحا وفيرة . ثم انضم إليه أخوه ولیم وبعض كبار  
المالين فأسسوا شركة ستاندارد أويل سنة ١٨٧٠ برأس مال قدره مليون دولار .  
نجمت أعمال الشركة وزيد رأس مالها إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون بعد سنوات  
أربع من إنشائها ، ثم أخذت تعمل على سحق من يناقشها مهما كانت الأساليب  
شأنها في ذلك شأن المنشآت الاحتكارية ، وبدأت تفقد الاتفاقات مع شركات النقل  
وغير ذلك من المؤسسات والصناعات التي تعاونها في أعمالها ، أو تضمها إليها وتسيطر  
عليها سيطرة كاملة . وفي سنة ١٨٨٢ انضمت جميع هذه الشركات لتأليف شركة  
موحدة ضخمة رأس مالها ٧٠ مليونا من الدولارات ، على رأسها مجلس إدارة مكون  
من تسعة أفراد ، ولكن كان روكملر الحاكم المطلق بلا نزاع . وليس تمت دع  
لأن تعجب من هذا الإنضمام إذا ذكرنا أن شركة ستاندارد أويل في ذلك العام ،  
أى بعد مضي نحو ١٢ عاما على تأسيسها المتواضع ، صارت تسيطر على تسعة أعشار  
إنتاج البترول في الولايات المتحدة ، وقد قدرت أرباح الشركة فيما بين عامي  
١٩٠٠ ، ١٩٠٧ بالنسب المثوية التالية :

٤٨،٤٨،٤٥،٤٤، ٣٦، ٤٠، ٤٠، ٤٠ ، ومجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليونا  
من الدولارات ، مع أن رأس مالها المرخص سنة ١٩٠٠ كان ١٠٠ مليون دولار كما  
أصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العادية و ١٠٦ مليونا من  
الأسهم الممتازة .

### (١) شركة شل الهولندية الملكية . Royal Dutch Shell

تأسست شركة الزيت الهولندية الملكية في لاهاي عام ١٨٩٠ برأس مال قدره  
١٠٣٠٠٠٠٠٠ فلورين لاستثمار البترول في جزر الهند الهولندية حيث منحتها حكومة  
هولنده الكثير من الامتيازات ، ثم زيد رأس المال إلى ١٠٧٠٠٠٠٠٠ فلورين حتى  
يتسنى إنشاء معمل تكرير في بتافيا . وبعد صعوبات عدة أمكن التغلب عليها سارت  
الشركة في طريق النجاح ، ووزعت ربحا قدره ٨ / سنة ١٨٩٤ ، ثم ٤٤ / في  
العام التالي مع أن رأس المال لم يزد عن ٢٠٣٠٠٠٠٠٠ فلورين ، وزيد الأخير مرة

أخرى إلى ٥ ملايين ووزعت الشركة ربحاً قدره ٥٢٪ سنة ١٨٩٧ . وإزاء هذا التقدم الرائع بدأت شركة ستاندارد أويل تستخدم أساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس الخطير ، فأخذت تبيع البترول في غرب أوروبا بأقل من نفقة إنتاجه في الولايات المتحدة ذاتها ، ولكن المنافس ظل صامداً للمجوم العنيف حتى اضطرت مجموعة روكفلر إلى التسليم بالواقع بعد عامين من ابتداء تلك الحرب . ولعل في مقدمة أسباب ثبات مركز الشركة الهولندية ارتباطها بالكثير من أرباب المصالح في أوروبا وعلى رأسهم آل روتشيلد . ونمت عامل آخر يعزى إليه نجاحها ، ذلك ما امتاز به مديرها هنري ديتردنج Henry Deterding من عبقرية ذهنية وكفاية في المسائل المالية ، والذي ولى منصبه هذا عام ١٩٠٠ ، وكان من الأعمال الهامة التي قام بها الاتفاق مع « شركة شل للنقل والتجارة » Shell Transport and Trading Company التي تسيطر على نقل البترول في المحيط الهندي ، وعمتضى هذا الاتفاق (١٩٠٢) أنشئت شركة بيع البترول الآسيوية لتتولى نقل وبيع إنتاج الجميع ، وقسم رأس المال ثلاثة أقسام بين رويال دتش وشل وآل روتشيلد . وأخيراً اندمجت الشركتان الأساسيتان عام ١٩٠٧ وصار اسمهما « رويال دتش شل » Royal Dutch & Shell وكذلك تكونت في العام نفسه شركتان تاجرتان ، وذلك حسب نظام القبض المعروف Holding System وهما شركة البترول الأنجلو سكسونية وشركة بنافيا ، ومن الصعب معرفة عدد الوحدات الداخلة في مجموعة رويال دتش شل ، فهذا على ما يبدو من أسرارها الدقيقة الدفينة .

واقعد أقدم دتردنج على عمل امتاز بالجرأة والحكمة ، وذلك أنه اشترى عام ١٩١٢ عدداً من آبار الزيت في أمريكا الغربية ، وأنشأ شركة جديدة باسم « شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة » California Oilfields Ltd. وأعقبها شركات أخرى في أمريكا مثل روكسانا ، شل بكاليفورنيا ، ثم نالت الشركة امتيازات في المكسيك وفنزويلا وترينداد ، إلا أنها أقدمت على عمل بالغ الأهمية والدلالة ، ففي عام ١٩١٦ عرض مديرها ٧٥٠٠٠٠٠ سهم في سوق نيويورك وترتب على هذا العمل تبيجتان ، أولاهما أنه حصل على أربعة ملايين من الجنيهات زاد بها رأس مال الشركة وثانيهما أنه ضمن تأييد الأمريكيين واهتمامهم بأعمال الشركة مما يكفل له مركزاً

نابتا إزاء شركة ستاندارد أويل . وما تجدر الإشارة إليه أن رأس المال الإنجليزي يساهم بدرجة كبيرة في هذه الشركة ، وزاد إشراف البريطانيين وتدخلهم إلى حد كبير باثداء الحرب العالمية الأولى حيث اعتمدت عليها الحكومة البريطانية اعتمادا واضحا بمدد الحصول علي حاجتها من البترول .

ومما يدل على تقدم أعمال الشركة أن القيمة الاسمية لرأس مالها الحر بلغت أكثر من ٩٠٠ مليون فلورين ، وكانت أرباحها الصافية ٨٣٠٠٩٠٠٦٦٠/٣ فلورين عام ١٩٣٨ ، ٨٢٠٦٤٣٠٩٥٦/٩٨ سنة ١٩٤٩ ، ووزعت ربحا قدره ٩٪ على الاسهم العادية التي تبلغ قيمتها ٩٠٨٠٥٣٣٠٠٠٠ فلورين . وارتفع إنتاج الشركة الى ٥٢٣ مليون طنا سنة ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٨٪ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ (١)

### (٣) شركة بورما للزيت

تأسست سنة ١٩٠٢ لاستثمار آبار الزيت في كل من بورما وآسام ، وانشأت لها لها معملا للتكرير في رانجون كما كان لها عدد من ناقلات البترول . ولكن لامراء أنها كانت دون الشركتين السالفتي اللذكري من حيث الموارد والانتاج وتشعب العمليات .

### (٥) أهمية البترول في الحياة الحديثة

عرف الأقدمون البترول ، فقد تحدث بلوتارك عن وجوده في بلاد فارس ، وذكر لنا هيرودوت منبعا في جزيرة زانق ، وأشار إليه الجغرافيون والرحالة العرب في العصور الوسطي ، إلا أن معرفة العالم في العصور القديمة والوسطى لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية ، وظل الناس حتى أوائل القرن الماضي ينظرون إليه على أنه ظاهرة طبيعية غريبة . يحارون في تعليلها وإدراك أهميتها ، ولذلك كان أهل فارس يدخلونه في تقاليدهم الدينية ، كما اعتقد البعض في أوروبا أن له فائدة طبية ، وكان لا بد

(١) من التقرير الرسمي للشركة عن أعمالها خلال سنة ١٩٤٩ .

أن ينتظر ذلك الزيت المعدنى عهد التقدم الصناعى الحديث ليرز فيتخذ مقامه الكبير فى حياتنا ، وفى أكثر من ناحية .

### أثر البترول فى الحياة الاقتصادية .

لعل أوسع منتجات البترول انتشاراً « الكيروسين » الذى يستخدمه فريق كبير من الناس ، وبخاصة فى آسيا وأفريقية ، فى الأغراض المنزلية والاستعمالات اليومية . ولكن تقدمنا الاقتصادى مدين إلى البترول بقدر بالغ . ففى الصناعة نراه يستخدم فى إدارة الآلات بالمصانع ، وزيت التشحيم ضرورة لازمة لمختلف أجزاء الآلات ، وهناك زيوت خاصة تستغل فى صناعة المنسوجات لتشحيمها وإكسابها قدراً من النعومة ، كما يستعمل سواها فى صناعة الأحذية لتحل محل الزيوت الطبيعية التى تفقد أثناء عملية ديبغ الجلود .

وإذ تنتقل إلى وسائط النقل نلقى الأثر بارزاً فى القاطرات الحديدية والسيارات والطائرات ، وقد أصبحت الأخيرة تلعب دوراً خطيراً فى ربط مختلف أجزاء البلدان والملك والقارات . وأكثر من هذا فمادة الأسفلت ، وهى من مشتقات البترول ، لا غنى عنها عند إنشاء الطرق وإقامة المطارات .

ولا يقل أثر البترول فى الزراعة أهمية عنه فى نواحي النشاط الاقتصادى الأخرى . فاستخدامه فى إدارة الآلات الزراعية ساعد على أن تتحول الزراعة إلى عملية ميكانيكية مما نلقاه واضحاً فى كثير من الأقاليم وبخاصة تلك التى قد لا تتوافر بها الأيدي العاملة السكافية ، وهذا كله يترتب عليه بلا ريب ازدياد الإنتاج الزراعى لأغراض الاستهلاك الداخلى أو للصناعة . هو أكثر من هذا فن البترول نستخلص المواد التى تستخدم فى التبخير وعمل المحصبات ومبيدات الحشرات ، وكل هذا يزيد من غلة الأرض من جهة ومقدار الإنتاج من جهة أخرى . وليس أدل على عظم هذا الدور الذى يلعبه البترول فى تنمية الاقتصاد الزراعى ، من هذا البيان عن عدد الجرارات فى مختلف بقاع العالم ، وهى مظهر الطابع الميكانيكى للزراعة الحديثة :

الإقليم	١٩٣٩/١٩٣٨	١٩٤٩/١٩٤٨
	(مقدراً بآلاف الوحدات)	
أمريكا الشمالية	١٥٨٧	٣٧٠٠
المملكة المتحدة	٦٠	٢٨٨
أوروبا (عدا المملكة المتحدة)	٢٩٥	٥٠١
أمريكا اللاتينية	٣٥	٧٠
الشرق الأدنى	٥	١٣
الشرق الأقصى	٣	١٣
أفريقية	١٧	٤٠
الإقياوسية	٥٣	١٠١
الاتحاد السوفيتي	٥٢٣	٥٠٠

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد استطاعت المعامل البترولية بأمريكا اللاتينية عامة والبرازيل خاصة ، أن تخرج طائفة من المشتقات منها ما يقلل من قيمة المدة اللازمة لتسمين أنواع من الحيوان بمقدار النصف ، ومنها ما يقضى على العموب التي تسببها الحشرات في جلود الحيوانات حتى يتسنى بيعها في حالة جيدة ، وهذا فضلاً عن إبادة الحشرات والآفات التي تفتك بالماشية ، وخاصة صغارها . ولقد نجم عن هذا كله ازدياد الثروة الحيوانية وزيادة دخول الزراعة وارتفاع مستوى المعيشة ؛ وهذه الكشوف التي ثبت نجاحها عملياً يمكن استخدامها في مناطق أخرى لتحقيق نتائج مماثلة .

### البترول والحرب الحديثة .

في ٢١ نوفمبر من عام ١٩١٨ أقامت الحكومة الإنجليزية حفل عشاء لأعضاء « هيئة البترول المتحالفة » في قصر لانكستر هاوس ، وألقى اللورد كرزون خطاباً ذا دلالة بالغة تقتطف منه ما يأتي :

« كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ،

وتزايد استعماله في الأغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت  
ومستخرجاته في مصاف العوامل الرئيسية التي يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب  
وكسها . كيف كان في استطاعتهم بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأسطول  
وحركته ونقل الجند أو صناعة المفرقات . . . لقد لعبت كافة مستخرجات الزيت  
والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل الخ دوراً متساوياً من حيث أهميته في  
الحرب ، وفي الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد طافوا على موجة من الزيت  
نحو النصر .

لقد كان معينا على الحكومة أن تنظم موارد إمداده في مختلف أنحاء العالم وأن  
تحتفظ بمقادير منه ، وأن تعمل على توزيعها بالعدل وأن تتخذ التنظيمات التي تكفل  
نقله وخبزته في مراكب الزيت وأنايبه .

وإذا كانت هذه العبارات التي أدلى بها اللورد كيرزون تلقي الضوء على أهمية  
البترول في إحراز النصر خلال الحرب العالمية الأولى . فإن هذه المادة أصبحت تلعب  
دورا حيويا في الحرب الثانية كما يدل على ذلك قول المستر ه . س . ويس H.C. Weiss  
رئيس إحدى شركات البترول والتكرير بالولايات المتحدة : « إننا بحاجة إلى الزيت  
ليكون وقودا للسفن والطائرات والدائرات والجرارات التي تنقل الإمدادات وتحمل  
القنابل ، والتي تهىء تلك القوة التي لا بد منها للحرب الحديثة . وكذلك يستخدم  
الزيت لإنتاج التولوين للمفرقات ، وكإداة أولية للمطاط الصناعي والكيمائيات ، وغير  
ذلك كثيراً من الأغراض الأخرى » .

وإذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى ألقينا ألمانيا تحتل رومانيا سنة ١٩١٦ كي  
تستفيد من آبارها وحقولها البترولية ولكن لم يمض وقت قصير حتى تمكن الحلفاء من  
تدمير أغلبية الآبار والأنايب ومعامل التكرير ، وحالوا دون ارتفاع القيصرية الألمانية  
بتلك الموارد . ولقد حذر المارشال جوفر Joffre قائلاً إن الحلفاء سيفقدون الحرب  
إن لم تحافظ الولايات المتحدة على إنتاجها في مستوى عال ، ولم يحل عام ١٩١٨ حتى  
اعترفت الولايات المتحدة بأهمية هذه المادة ففى يناير عين الرئيس ولسون المستر مارك  
ل . روك رئيساً لقسم البترول في وزارة الوقود . وصرح المارشال لودندورف  
الألماني أن عدم كفاية الموارد البترولية أرغم القيادة العليا على طلب الهدنة في نوفمبر

من عام ١٩١٨ ، إذ بينما استطاعت ناقلات الزيت الأمريكية إمداد الحلفاء بحاجتهم من البترول لم يتمكن الألمان من الحصول على شيء من الخارج ، وفي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية البترول في الأغراض العسكرية بعد أن أخذ الطابع الميكانيكى يظلب تدريجاً على أساليب القتال وأدواته .

وحق يتسنى لنا إدراك أحد الأسباب الجوهرية في الهزيمة التي أحقت بدول المحور نذكر البيانات التالية : —

قدر المسئولون الألمان موارد بلادهم بالصورة التالية :

- (١) ٤٧٥٠٠٠ طن من ألمانيا
- (٢) ٣٥٠٠٠ » » النمسا
- (٣) ١٨٠٠٠ » » تشكوسلوفاكيا

وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام احتمال حصولهم على ٧١٥٠٠٠٠ طن من رومانيا ٤٠١٠٠٠ طن من بولنده ، كان المجموع السكلى ٨٠١٧٩٠٠٠ من الأطنان . وكان استهلاك إيطاليا في وقت السلم ١٨٣٠٠٠٠ طن مترى أى ما يعادل نصف استهلاكها خلال الحرب . وإذا كان إنتاجها لا يزيد على ١٥٠٠٠ طن فقد كان في تقديرها أن تحصل على ٩٠٠٠٠ من ألبانيا . وبهذا لم تكن موارد الدولتين تزيد في حالة الحرب عن ٨٠٢٨٤٠٠٠ طناً بينما حاجتهما تبلغ ١٩٠٧١٠٠٠ طن . أما اليابان فقد كانت قبل الحرب الثانية تستورد من العالم الجديد أكثر من ٨٥٪ من مطالبها البترولية ، فلما حدثت اعتداؤها على بيرل هاربر Pearl Harbour فقدت ذلك المورد .

ويبدو ضعف ذلك المركز إذا ذكرنا أن إنتاج الولايات المتحدة كان ١٧٣٠٠٠٠٠٠ طناً ، وإنتاج المكسيك وبلاد أمريكا الجنوبية ٩٢٣٠٠٠٠٠ طن . وحتى لو كانت الدول المتحالفة بحاجة إلى مقادير إضافية ينبغى أن نذكر أنها كانت تسيطر على الإنتاج البترولى في الشرق الأوسط وتستطيع العمل على زيادته ، الأمر الذى يكفل لها الغلبة والتفوق في هذا الميدان ، ومن هنا نفهم سراً من أسرار انهيار كتلة المحور . وللدلالة على عظم استهلاك البترول خلال الحرب الأخيرة نذكر أن ما كانت تستهلكه القوات

البحرية الأمريكية بلغ ٩٠.٠٠٠ طن في اليوم الواحد؛ وخلال الغارات التي شنها السلاح الجوي البريطاني على ولهدسهافن ودرسدورف في نوفمبر سنة ١٩٤٣. استهلك ذلك السلاح ما يقرب من ١٧.٠٠٠ طن خلال أربع وعشرين ساعة.

وتمت ناحية أخرى توضح لنا القيمة الحيوية للبتروول، ذلك أن اليابان غزت مناطق مختلفة بالشرق الأقصى يبلغ إنتاجها من المطاط الطبيعي أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمي، وتعين على الحلفاء أن يجدوا بديلا لهذه المادة الأخيرة، وهنا ساهم البتروول بالدور الأكبر في إنتاج المطاط الصناعي حتى بلغ ما كانت تنتجه أمريكا أكثر من ٩٠.٠٠٠ طن سنويا في أواخر الحرب.

# الفصل الثاني

## بتروال الشرق الأوسط

### عرض عام موجز

#### دولة داخل دولة

الشرق الأوسط هو المنطقة الثانية في العالم من حيث الأهمية في إنتاج البترول .  
إنه الإقليم الذي جاهدت ومجاهد فيه مختلف الشركات ، سواء بمجهودها الذاتية  
أو بتأييد من حكوماتها ، في سبيل نيل الامتيازات والسيطرة على موارد  
الزيت الوفيرة . وعلى حسابها تمت وتم الاتفاقات العلنية والسرية ، والأخيرة أكثر  
وأخطر ، بين الدول والهيئات التي يعينها الأمر دون أن يكون لأصحابها وأهله صوت  
مسموع ، وفي أرجائه تحاك الدسائس وتدبر المؤامرات وتنتشر الشائعات ويشيع جو  
من السرية والغموض يحيط بأعمال وكلاء الشركات وبعثاتها البريئة المظهر وأعمالها  
ومصانعها ومكاتب إدارتها ، فإذا اقتربت من مدينة بتروية شعرت كأنك موضع  
الارتباب والمراقبة وتحس كأنك في وسط غريب وبيئة غير مألوفة . وهو نقطة الخطر  
في محيط السياسات والأطماع الاستعمارية ، وموضع التنافسات والخلافات بين الدول ،  
ومعمل البارود الذي قد يتفجر يوما من الأيام فإذا بالعالم وقد انقمر في حرب ثالثة  
لا يستطيع التكهن بأخطارها ونكباتها ، وأخيرا فهو الشرق الأوسط العريق  
عمدياته ، والغنى بإيمان أهله وقوميتهم وحماسهم ، وهي كلها عوامل تزجوا أن  
يعرف هؤلاء كيف يستغلونها لصالحهم ولتحقيق استقلالهم وتحرير بلادهم من السيطرة  
مهما كان اللون الذي تبدو به ، أو الثوب الذي ترتديه ، أو الدولة التي تمثل فيها  
هذه النزعة الامبريالية المتعددة الجوانب .

كانت للشرق الأوسط ولا تزال أهمية عسكرية كبرى لأنه الطريق بين أوروبا

وآسيا ، وهو على طريق مواصلات إنجلترا إلى امبراطوريتها وأملاكها الآسيوية . ولهذا حاربت هذه الدولة أطباع روسيا القيصرية في تركيا وإيران وأفغانستان ، وحاربت أطباع ألمانيا الإمبراطورية في تركيا ومشروعاتها المختلفة في الشرق الأدنى ، ولكن فتح مجال جديد للإمبريالية الأوربية والأمريكية بفضل اكتشاف موارد البترول .

وقد أدى وجود البترول إلى شبكة من خطوط الأنابيب تمتد عبر قاراتها كلها ، وإلى إقامة معالم تكرير تبدو كأنها قلاع المستقبل . ولا يمكن عقد الموازنة بين الأنابيب وامتيازات الخطوط الحديدية التي كانت تمنح في الأيام الماضية ، فالأنابيب تمثل طريقة من التغلغل والتوغل والنفوذ ذات طابع أقل سلمية منه في حالة السكك الحديدية . ولا ريب أن السكك الحديدية كانت هي الأخرى موضع الحماية ، كما كان موظفوها من الأجانب . . . . ولكن الخطوط الحديدية كانت هناك ليستخدمها كل إنسان ، وللاتراك والسوريين وأهل بلاد الجزيرة أن يسافروا بواسطتها . . . . ولكن من جهة أخرى يجرى الزيت في الأنابيب من أجل الدول العظمى فقط — فمن الموصل إلى طرابلس وحيثما لا يجازيها الفرنسيين والأمريكيين للعراقيين أو السوريين ، ومن الأهواز إلى عبادان من أجل الإمبريالية البريطانية لا إيران ، ومن البحرين إلى سترالامريكيين لا العرب — إن كل من يختلط بالسوريين ليدعشه أن يجد اسم شركة البترول العراقية على ألسن الجميع في محادثاتهم وأقوالهم ، سواء تكلموا بالفرنسية أو العربية أو الإنجليزية .

لقد أصبحت دولة في داخل دولة وهي متشابكة بالدول الأخرى وإن كانت منفصلة عنها ، إذ لها إدارتها الخاصة بها ، وأسطولها الجوي ، وجيشها الصغير ، إننا لا نجد لها ذكراً كدولة في كتاب الأمم ولكنها حقيقة لها وجود وكيان ، وترسل بعثاتها إلى الأراضي غير المعروفة أو المطروقة ، وبالمثل نجد أن شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية هي الأخرى دولة صغيرة لها أموالها ومستشفياتها وسينماها ومحال بيع الطباقي (١) .

هذا وصف أوردته شاهد عيان . فتحت ستار البحث عن البترول واستتباطه وتسويقه ونقله تسيطر الشركات الاحتكارية على بلدان الشرق الأوسط وتنصب شبكها في كل مكان .

قد يختلف أهل الشرق مع الحكومات الاستعمارية . وقد يشيرون مواضع الخلاف بشأن أمر أو آخر ولكن هناك استعماراً أشد دهاء وأعظم خطراً ويتمثل في شركات البترول الكثيرة ذات الأسماء المختلفة ، أو الدول الصغيرة مظهرها والعظيمة القوة مخبرها وجوهرها . فهي التي تسيطر على اقتصاديات البلاد ، وهي التي توجه إلى حد ليس باليسير سياسة الحكومات الاستعمارية وأجهااتها . ولقد تحدث الكثيرون عن مشكلة فلسطين وتقسيم ذلك البلد ، وأوردوا أسباباً متباينة الصبغة والطابع ، ولكن البعض يشتم من وراء تلك السياسة رائحة البترول ويلبس أصابع شركائه ، ذلك أن حيفا — التي دخلت في نطاق دولة إسرائيل — هي نهاية أحد خطوط الأنايب الممتدة من العراق إلى ساحل الليفانت ، كما أنها تضم مصعلاً للكبريت تملكه المصالح المالية الأجنبية .

ويرى هذا الفريق من الكتاب والباحثين أن الصلة الوثيقة بين الصهيونية والاحتكارات المالية تفسر إلى حد ذلك الحماس الذي لقيه مشروع إنشاء دولة إسرائيل . وأكثر من هذا ، وإن لم تتوافر الأدلة الرسمية القاطعة ، يعتقد البعض أن بعض الانقلابات السورية في العهد الأخير والتي بدأت بحركة حسنى الزعيم ، تخفى وراءها المناورات المتصلة بمشروع الأنايب المعروف باسم تابلاين والذي يخترق الأردن وسوريا إلى لبنان ، والذي تراوح الساسة السوريون في موقفهم منه ، ما بين عجب ومعارض ، سواء من ناحية المبدأ أو من ناحية التفاصيل . ولنا نعتزم التفصيل في تبيان السياسة الدولية إزاء الشرق الأوسط ، ولكننا أشرنا إلى آراء البعض ممن يربطون بين هذه الأهداف والاتجاهات السياسية الدولية وبين المصالح البترولية الأجنبية في هذا الإقليم الحيوى من العالم ، والذي يفصل بين العسكريين الدوليين المتعارضين اللذين يتقسم إليهما العالم منذ أن أحرز الحلفاء النصر على المحور .

عام ١٩٤٥ .

## الإنتاج بالشرق الأوسط :

شهد عالم البترول في السنوات الأخيرة ظاهرة على أكبر قدر من أهمية والخطورة وهي ازدياد أهمية أقاليم الشرق الأوسط، فقد كان إنتاج عام ١٩٣٩ حوالي ٥ ر ٥٪ من الإنتاج العالمي، فاذا به في سنة ١٩٤٩ ينتج ٧٠ ر ٧٤ مليوناً من الأطنان أي ما يعادل ١٤ ر ٦٪ من الإنتاج العالمي الذي يبلغ ٤٨٧ ر ٥٥ مليوناً في السنة الأخيرة ذاتها، وللجدول التالي دلالة.

### إنتاج البترول الخام ( بالأطنان المترية )

البلد	عام ١٩٣٩	عام ١٩٤٩ (١)
إيران	١٠ ر ٣٦٧ ر ٥٥٥	٢٧ ر ٢٤٠ ر ٥٥٥
المملكة العربية السعودية	٥٣٦ ر ٥٥٥	٢٣ ر ٢١٠ ر ٥٥٥
الكويت		١٢ ر ٣٨٠ ر ٥٥٥
العراق	٤ ر ١١٦ ر ٥٥٥	٤ ر ٢٠٠ ر ٥٥٥
مصر	٦٦٦ ر ٤١٩	٢ ر ٣٠٠ ر ٥٥٥
البحرين	١ ر ٥٣٦ ر ٥٥٥	١ ر ٥٥٥ ر ٥٥٥

ويلاحظ أن ظروف الاستغلال في بلاد الشرق الأوسط أفضل منها في غيرها ففي كل منطقة نجد شركة واحدة تتولى هذه العملية ونظراً لانعدام المنافسين لها فانها لا تتعرض للنفقات والأخطار التي تترتب على التنافس بين مشروعات مختلفة متعددة في المنطقة الواحدة. كذلك نجد كل شركة تعالج الحقل الذي تستغله على أنه وحدة قائمة بذاتها ومتصلة الحلقات، وهو أمر يدعو إلى القصد في النفقات المتصلة بعمليات الكشف والتقيب والحفر والاستخراج، كما أن هذه الحقول في أصلح المواقع للاستغلال بصورة تنتفي معها المصروفات التي لاداعي إليها. غير أن وجود هذه الحقول في مناطق لم تبلغ بعد مرحلة كافية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يكلف الشركات نفقات باهظة في بناء الطرق البرية والمطارات وانشاء أماكن السكنى بما يلزمها من مباني ومدارس وأندية ومستشفيات.

(١) من تقرير شركة « رويال دتش شل » عن سنة ١٩٤٩

ولا تقف أهمية الشرق الأوسط عند هذه الزيادة السريعة المطردة في الانتاج ، وإنما تتعداها إلى الاحتياطيات الضخمة التي ينطوي عليها باطن الارض في هذا الاقليم كما يدل على ذلك البيان التالي .

المنطقة	مقدار الاحتياطي ( بـعلايين الأطنان )
الولايات المتحدة	٧٠٠ ر ٢
سواحل البحر الكاريبي	٠٢٥ ر ٦
الشرق الأوسط	٢٠٠ ر ٢
الاتحاد السوفيتي	١٦٥ ر ١

### مناطق الانتاج الرئيسية :

في هذه الفقرة نعرض لمناطق انتاج البترول بصورة اجمالية على أن نعود إلى العرض المفصل حين نعالج كل دولة من دول الشرق الاوسط على حدة. فاذا بدأنا من الشرق وجدنا إيران حيث تتركز الحقول الكبيرة الرئيسية عند سفوح جبال زاغروس على أعلى هيئة قوس قطره ١٨٠ ميلا من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي ، ويتولى استغلال هذه المنابع «شركة البترول الإنجليزية الإيرانية» . وفي الطرف الشمالي الغربي من الخليج الفارسي تتولى الأمر شركة الكويت وتتقاسم رأسمالها شركة البترول الإنجليزية - الإيرانية وشركة الخليج الأمريكية . وإلى الجنوب من مشيخة الكويت تقع حقول الزيت بالملكة العربية السعودية وهي امتياز «شركة البترول العربية الأمريكية» المعروفة اختصارا باسم «أرامكو» ، ويشمل الامتياز المنوع لها مساحة قدرها ٤٤٠.٠٠٠ من الأميال المربعة وإن كانت الآبار الرئيسية القائمة بالانتاج فعلا الآن تقع بجوار الخليج الفارسي . وهناك كذلك شركة البحرين ، وهاتان الشركتان الأخيرتان انشأتها مجموعة كالكس Caltex (المكونة من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس) ، ومنذ عامين اشتركت في عملية الاستغلال شركتا ستاندارد أويل (نيوجرسي) وسوكوني فاكوم ، ومعنى هذا أن شركة أرامكو فرع تابع للشركات الأمريكية الاربع الكبرى التي تزاوّل نشاطها خارج الولايات المتحدة .

أما العراق فتتولى استثمار موارده شركة البترول العراقية التي تمثل رأس المال البريطاني والأمريكي والفرنسي بصورة غالبية ، وهو في أيدي الشركة الإيرانية الإنجليزية ، رويال دتش شل ، الشركة الفرنسية للبترول ، وهيئة تنمية الشرق الأدنى وهذه الأخيرة شركة تابعة كونتها شركتا ستاندارد أويل بنيو جرسى وسوكوفى كوم . أما مصر فاعظم الامتيازات في أيدي شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية ولكل من شل وشركة البترول الإيرانية الإنجليزية والحكومة المصرية مصالح فيها ، وإن كان نصيب الأخيرة أقل شأنًا . وإلى جانب هذه المشروعات الرئيسية نجد شركات تابعة أو متفرعة عنها ، تزاوّل أعمالها في قطر Qatar وشرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، مما سنفصل أمره فيما بعد .

ويلاذ الشرق الأوسط طائفة من معامل تكرير البترول نوردتها فيما يلي لبيان مواضعها ومقدار إنتاجها (١) :

المملكة	المكان	الإنتاج اليومي (بالبراميل (٢))
إيران	عبادان	٤٩٥٠٠٠
	كرمنشاه	٢١٠٠
البحرين	بحرين	١٤٥٠٠٠
شبه الجزيرة العربية	رأس تنورة	١٢٥٠٠٠
فلسطين	حيفا	٩٠٠٠٠
العراق	خانكين	٦٩٠٠
لبنان	طرابلس	٥٠٠٠

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون إشارة سريعة إلى أنابيب البترول (٣) ، فالإلى جانب المحلي منها أى الذى يسير في كل دولة على حدة هناك نوع يخترق

(١) عبد الرحمن زكى ومحموديسى: الزيت في الشرق الأوسط ص ١٢٣

(٢) ٧ براميل = طن متري تقريبا

(٣) سنتحدث عن أنابيب البترول بالتفصيل الكافي في الفصول القادمة

أكثر من بلد واحد . ومن النوع الأخير الانابيب الممتدة من كركوك في العراق إلى طرابلس ( لبنان ) وحيفا ( فلسطين ) . وهناك المشروع الضخم المعروف باسم تابلاين Tapline والذي ينقل الزيت من ساحل الخليج الفارسي إلى الليفانت ، وأشار المسئولون إلى افتتاحه للعمل في ديسمبر من عام ١٩٥٠ .

# الفصل الثالث

## الامتيازات الاحتكارية وابتداء الصراع

(أولا) القبض على إيران

أهمية البترول الإيراني :

تعد إيران اليوم رابع دول العالم وأولى دول الشرق الأوسط من حيث إنتاج البترول كما يتضح من البيان التالي الخاص بسنة ١٩٤٩ :

<u>الدولة</u>	<u>الإنتاج بالأطنان المترية</u>
الولايات المتحدة .	٢٦٩٤٤٠٠٠٠
فرنزويلا	٦٩٩٦٠٠٠٠
الاتحاد السوفيتي ( بما فيه جزيرة سخالين )	٣٤٦١٠٠٠٠
إيران	٢٧٢٤٠٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٣٢١٠٠٠٠

وزداد الأمر وضوحا إذا ذكرنا أن ذلك البلد تتمثل فيه أكبر المصالح البترولية البريطانية ، ومنه تعد شركة البترول الإيرانية الانجليزية سلطانها فتسيطر أو تشارك في السيطرة على موارد البترول في مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وتعظم الأهمية إذا علمنا أن الحكومة البريطانية مشاركة بمالها في الشركة وبالتالي توابعها . ومن هنا تسندها بكل ماتملك من قوة ، وهذا علاوة على أن الحقول الإيرانية عظيمة الأهمية بالنسبة إلى مطالب إنجلترا وبحريتها وأسواقها . وأكثر من هذا ، فلو طرحنا جانبا خطر المركز الجغرافي لإيران ، فإن لبترولها أهميته الاستراتيجية ، فإنجلترا وأحلافها في حرص شديد عليه وما من شك أنه موضع الرغبة من جانب الاتحاد السوفيتي الذي

لا يربو إنتاجه عنه في إيران إلا قليلا ، فضلا عن الانتاج الحالى الذى يعظم باطراد سنة بعد أخرى ، فهناك ما يضمنه باطن الارض من احتياطي ، سواء في منطقة الامتياز البريطانى ، أو في القسم الشمالى من البلاد حيث يقال بوجود مقادير وافرة تنتظر التنقيب عنها واستغلالها :

## دولة البترول

ولكنك لانستطيع أن نحكم علي عظمة دولة البترول داخل الدولة الإيرانية إلا إذا اتصلت بها عن كذب ... منذ أربعين عاما لم تزد عبادان عن كونها جزيرة رسوبية مستوية لاشأن لها ككثيرات غيرها مما يتوافر وجوده عند شط العرب في رأس الخليج الفارسى ، ثم أقامت شركة البترول مصنعا للتكرير فاذا بالقرية تنقلب إلى مدينة ضخمة تضم نحو من ١٤٠٠٠ نسمة . وإذا اقتربت من المدينة ليلا لرأيت احمرارا وتوهجا في الافق كما لو أن نارا هائلة قد انعكست عليه أما اثناء النهار فيطغي على النار ضوء شمس إقليم الخليج ، القوى المتوهج ، ويعلو الدخان في الجو سحبا كثيفة من مائة وخمسين مدخنة . وفيما بين المداخن تشاهد أشكالا من الصلب ذات أنابيب ملتوية براقه . وفي وسطها جميعا مكاتب الإدارة والمخطوط الحديدية الإضافية ورافعات الانتقال . وعند حافة المدينة تمتد صفوف لاعد لها من الصهاريج الق تلعب تحت أشعة الشمس ويقع الحى الوطنى بينها وبين ابنية المعمل العالية ، ولكن في الجهة الشمالية حيث تغل الابخرة والدخان ترى الحدائق والبيوت والاندية والملاعب والمسكن المعدة لاقامة المديرين والمهندسين والوظفين الانجليز .

في هذه المدينة ترى السيطرة البترولية في أتم صورها ، وتلمس بما لا يحتمل الشك أنك في دولة مستقلة لها مواردها وميزانياتها وشعبها ونظمها وجيشها وأسطولها وجهازها الفنى والإدارى . هنا ترى الصورة المادية المحسمة للجري وراء البترول ، أو الذهب وهو أتم وأعظم من قبة من الذهب الأصفر ، والتحكم في موارده .

ولعل بعض الارقام والحقائق كفيلا أن يلقى بعض الضوء على قوة دولة البترول ، فأحدث الإحصائيات تحدثنا أن شركة « البترول الإيرانية - الانجليزية » تستخدم

٦٦٠٠٠ شخصاً منهم ٦٠٠٠٠ من الإيرانيين ، وتدفع أجوراً ورواتب قدرها مليون جنيه في الشهر الواحد . وهناك ٢٠٠٠٠ من الإيرانيين يستخدمهم المقاولون الذين يعملون من أجل الشركة خاصة في عبادان . ويقدر البعض أن ما أنفقته الشركة على المساكن وغيرها من التسهيلات لموظفيها يعادل تقريباً ما استثمرته في الآبار والمعدات الصناعية .

### إيران وبترونها

غير أن للبترول بالرغم من هذه الصورة أثره في الحياة الداخلية لإيران ، فالمعروف أن موارد ذلك البلد من الفحم ضئيلة القدر الأمر الذي يعرقل أية محاولة لتصنيع البلاد .

ومن هنا تبدو أهمية ذلك الزيت الذي يهيء جزءاً من القوة المحركة التي تساهم في النهضة الصناعية ، وتدفع الشركة حصصاً سنوية للحكومة الإيرانية ، وهذه المبالغ عبارة عن نسبة طيبة من الإيرادات العامة . ويرى البعض أن الحرص على عدم استحواذ دولة واحدة على جميع البترول الإيراني ، إنتاجه واحتياطيه ، في البلاد بأسرها من العوامل التي كان لها الأثر - إلى جانب أخرى سواها - في احتفاظ البلاد باستقلالها السياسي .

والآن فلنرجع إلى الوراء ، إلى بداية القرن الحالي . انرى كيف بدأت الامتيازات الأولى في الشرق الأوسط تسعى نحو هذه المادة الثمينة .

### الامتياز الأول في بلاد فارس ( إيران )

ولد وليم دارسي ( William D'Arcy ) في ديفونشير بإنجلترا ثم رحل عن وطنه إلى أستراليا في سن مبكرة ، وما لبث أن ذاع صيته كمحام في مدينة ركهبتن بولاية كوينزلند الواقعة على الجانب الشرقي من القارة ، وحدث أن علم من صديقين له هما الأخوان مورجان ، بوجود جبل منعزل حيث يمكن البحث

عن الذهب في صحوره فما كان من ثلاثهم إلا أن كونوا ما يشبه شركة توافرت على إجراء التجارب اللازمة بعد أن انضم آخران .

وانتهت الابحاث بالنجاح . وجمع دارسى ثروة طيبة ، ففادر استراليا إلى وطنه الاصلي مكثفيا بما وفق إليه .

في هذا الوقت كان العالم الفرنسي دي مورجان مكباً على دراسات أثرية وحفريات في سوس ، فلم يلبث أن أيقن بتوافر زيت البترول في الاراضي القربية من الحدود الفاصلة بين بلاد فارس والعراق . فأح الرجل مواطنه كوت وأشرك الاثنان فارسياً يدعى كيتابكي ، واستقر رأى الثلاثة على وجوب استغلال هذه الثروة الكامنة . ولكن وقتت في وجههم عقبة ليس من السهل اجتيازها وهي عدم توافر المال اللازم ليحصلوا أولاً على الامتياز ، وثانياً للبدء بالعمليات وهي شاقّة كثيرة النفقات . إزاء هذا فكروا في عرض الامر على ذلك الغنى الانجليزى دارسى فلقى المشروع منه قبولا وأمكته الحصول على امتياز من الشاه مظفر الدين إذ ذلك لقاء مبلغ تافه قدره عشرون ألفاً من الجنيهات (ويقال مائتا ألف فرنك) وذلك في ٢٨ مايو عام ١٩٠١ .

### نقد عقد الامتياز

ولا نرتاب لحظة أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التي أوردناها كافية أن تبين بجلاء مبلغ الغبن الذي وقع على الدولة الفارسية من هذا الإمتياز المجحف الذي يذكرنا بمثيل له في القرن الماضي وتقصده به امتياز حفر قناة السويس الذي منحه وإلى مصر إذ ذلك محمد سعيد باشا إلى صديقه فرديناند دلسيس الفرنسى (١) .

(١) نورد هنا على سبيل الموازنة أهم نصوص عقد امتياز قناة السويس

١ — مدة امتياز ٩٩ سنة تنقل بعدها ملكية القناة إلى الحكومة المصرية ب — تتولى الشركة حفر ترعة تخرج من النيل وتصل إلى منطقة القتال على أن تكون هذه التربة العذبة ملكاً للشركة ج — تنازل الحكومة المصرية للشركة عن جميع الأراضي اللازمة لحفر الترعتين ، دون أن تتقاضى عن ذلك ثمناً أو ضرائب . د — تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين بناء على طلب المهندس وحسب حاجات العمل ، وقد نسر دلسيس الأمر على أنه إلزام للحكومة بتقديم العدد المطلوب من العمال ه — للشركة الحق في استيراد الآلات اللازمة للعمل مع الاعفاء التام من أى رسوم جركية . و — تقدر حصة مصر بما يبلغه ١٥ ٪ من صافي أرباح الشركة السنوية .

إن غرابة نصوص امتياز البترول الفارسي حملت كاتباً محايداً هو أنطون موهر على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة . ولكننا لا نجد ما يدعو إلى الدهشة والعجب لأن هذا دأب الرأسمالية الغربية في البلاد التي تعدها متأخرة ، تعمل على استغلالها ما وسع الجهد . فلقاء مبلغ ثاقه جداً يمنح الشاه ذو السلطان المطلق احتكاراً كاملاً شاملاً لشركة أو شركات أجنبية لعهد طويل الأمد ، ويشل يد الدولة في المستقبل عن استغلال مثل هذا المورد الكبير ، بل إنه يحول دون الاستفادة من عامل المنافسة بين مختلف الشركات المشتغلة باستنباط الزيت . ولا عبرة باستثناء المناطق الخمس الشمالية إذ لا ريب أن استبعادها راجع إلى قربها من الدولة الروسية القيصرية . وليس من شك أيضاً أن هذا الإحتكار الشامل جعل للدولة البريطانية مصلحة اقتصادية وعسكرية لها قيمتها في بلاده ، ووضع فارس تحت وصاية أجنبية فعلية ، ومهد الطريق لاتفاق سنة ١٩٠٧ الذي قرر تقسيم هذا القطر الغني الواسع إلى منطقتي نفوذ .

وقد يلي أهم النصوص التي اشتمل عليها هذا الإمتياز الخاص باستخراج زيت البترول في الامبراطورية الفارسية .

(١) جاء في المادة الأولى أن لصاحب الامتياز الحق في التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحاً للأغراض التجارية في كافة أرجاء البلاد لفترة حددت بستين عاماً منذ ابتداء الامتياز .

(٢) استثنى الاتفاق المناطق الآتية وهي :

أذربيجان وجيلان ومازنداران واستراباد وخراسان ( المادة ٦ ) ، فكان الامتياز من الوجهة الجغرافية يشمل أربعة أخماس البلاد .

(٣) لصاحب الامتياز وحده الحق في مد أنابيب للبترول من بلاد فارس بما في ذلك المناطق الخمس المشار إليها آنفاً إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبي ( المادة ٦ ) .

(٤) تتعهد الحكومة الفارسية باتخاذ كافة وأى الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز ، وصيانة المنشآت والأجهزة التي تقام لهذا الغرض ، وحماية عملي الشركة التي يزعم إنشاؤها ووكلائها وخدمها ( المادة ١٤ ) .

(٥) محصل الحكومة مقابل هذا على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافي أرباح أية شركة أو شركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروط الامتياز (المادتان ١٠ و ٩) .  
(٦) يكون عمال الشركة أو الشركات ، باستثناء الفنيين منهم ، من رعايا الدولة الفارسية ( المادة ١٦ ) .

(٧) في حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة الفارسية والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسؤوليات أى من الطرفين المتعاقدين ، يحال الأمر على حكيمين بطهران يختار كل طرف واحد منهما ، ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء فى التحكيم ، ويكون حكم الحكيمين أو حكم العضو الثالث فى حالة اختلافهما نهائياً ( المادة ١٧ ) .

لقد أقر الاتفاق الأخير جعل جنوب البلاد منطقة نفوذ لبريطانيا وهى المنطقة التى كان المعتقد توافر البترول فيها . وهكذا نجد أن مصالح إنجلترا لم تعد مقصورة على ما لساحل الخليج الفارسى من أهمية عسكرية بالنسبة إلى الأسطول الإنجليزى وسيادته فى المحيط الهندى وتحكمه فى الطريق إلى الهند ، بل دخل فى الأمر عنصر آخر له أهميته وهو البترول .

وهناك مسألة نود الإشارة إليها ، ذلك أن أهمية آبار البترول الفارسية لن تقتصر فى المستقبل على إمداد البحرية البريطانية بما يلزمها ، بل إن للأمر وجهها آخر لا يقل عن ذلك خطراً ، فقد كانت إنجلترا تحرص دائماً فى سبيل ضمان سيطرتها على البحار ، على إنشاء قواعد لتموين أسطولها بالفحم وذلك فى النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مالطة وعدن ومدينة الرأس وغيرها . فلما بدا فيما بعد إمكان استخدام المازوت فى السفن صار من المتعين على إنجلترا أن تجد قواعد لتموين أسطولها وذلك على الطريق الموصل إلى الهند وأستراليا عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى . ومن هنا أصبح لساحل الخليج الفارسى قيمة جديدة ألا وهى إمكان إنشاء قواعد على شواطئه لتموين سفن الأسطول بحاجتها من هذا الوقود السائل . ومن ثم كان للامتياز الذى حصل عليه دارسى والذى سيشترك فيه إمارة البحر البريطانية فيما بعد أهمية كبيرة من هذه الناحية .

ونلاحظ على الامتياز من جهة أخرى أن حصة الحكومة من صافي الأرباح لم تحدد طريقة حسابها تحديداً دقيقاً لا لبس فيه . وإنا لنعلم جميعاً ما تستطيع الشركات عمله من إجراءات بحيث تهبط بصافي الأرباح إلى حد لا تعود معه الحصة بشيء له قيمته على الدولة مانحة الامتياز . وسنرى إلى أي حد أثار هذا الأمر نزاعاً كبيراً بين الطرفين في عهد الشاه رضا بهلوى .

### تكوّن شركة الزيت الانجليزية الفارسية :

بدأت أعمال التنقيب في موضع على مقربة من قصر شيرين عند الحدود التركية . وقد كان هذا الاختيار غير موفق بسبب الصعاب الكثيرة من طبيعية وغيرها . فمن الضروري دفع رسوم جمركية للسلطات التركية ، وكان نقل المعدات والآلات اللازمة للعمل يتكلف نفقات باهظة ، ومن الصعب في هذه المنطقة الجبلية الوعرة مد أنبوبة طولها ٣٠٠ ميل حتى شاطيء الخليج الفارسي وهو عمل تعجز عنه موارد الجماعة المحدودة . وفضلاً عن هذا لم يكن مشروع سكة حديد بغداد قد خرج إلى حيز التنفيذ وبدا يمكن نقل الزيت بواسطتها . والجو في منطقة العمل قارى متطرف والحرارة شديدة تكاد لا تطاق وبخاصة في فصل الصيف . وكذلك كان سكان المنطقة من القبائل الرحل لا ينفكون عن النهب والاعتداء وينظرون إلى أولئك الأجانب بعين الحذر والارتياب بل والعداء .

وأخيراً أمكن الوصول إلى الزيت ، ولكن بلغ ما أنفق في هذه الأعمال التمهيدية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى شركة بدأت برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط . . . . . بدا كأن مواصلة العمل في غير مستطاع دارسي ، وهنا اتصل الرجل بشركة بورما للزيت وجعل لها نصيباً في المشروع ، وتكونت نقابة جديدة بادرت إلى العمل في إقليم قبائل البختيارى في الموضع المعروف باسم ميدان أو سهل النفط .

مر وقت دون أن يصاحب الشركة نجاح كاف حتى اتجه التفكير إلى الإقلاع عن المغامرة ، ولكن شاءت الأقدار خلاف ذلك . ففي ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ تفجر الزيت من باطن الأرض

بمقادير كبيرة، وفي ربيع العام التالي تآلفت شركة لاستثمار هذا المورد (١٤ إبريل سنة ١٩٠٩) باسم شركة الزيت الإنجليزية الفارسية Anglo-Persian Oil Company برأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، وبدأ الإنتاج التجارى عام ١٩١١ .

ولا عبرة بكلمة فارسية فهى فى نظرنا دليل على مجال نشاط رؤوس الأموال الإنجليزية ، وإن الشرق ليعرف ماهية مئآت الشركات الشرقية إسماء والأجنبية جوهرأ وبخاصة من حيث رأس المال والإدارة ، والمصالح التى تعمل من أجلها .

وقد قال السيرج . ت . كارجيل - مدير شركة بورما للزيت فى ذلك الوقت -

فى جلسة الافتتاح للشركة الإنجليزية الفارسية إن هذا العمل «لا يقتصر على استحواذ شركة بورما للزيت على ما يبدو أنه من أغنى آبار الزيت فى العالم ، بل إنه ضمن

للإمبراطورية البريطانية موردا طبيعيا يشعرون أن الأيام ستثبت أنه ذو أهمية عظمى

للشعب ، وفى الوقت نفسه حال هذا العمل دون وقوع هذا المنبع الطبيعى للثروة فى

أيد أجنبية غير بريطانية » .

وقد برهنت الحوادث فيما بعد على أن ظن رجال الشركة لم يجب لأن الآبار غنية بالفعل وتزايد إنتاجها باطراد ، وفضلا عن هذا كله فإن البترول الفارسى كان من نوع ممتاز إذ بلغت نسبة البنزين فى بعض الآبار ٥٥ ٪ . وأخيراً فالآبار فى موقع طيب وأجور العمال الوطنيين رخيصة مما يترتب عليه خفض فى نفقات الإنتاج والنقل . وكان رأس مال الشركة عند ابتدائها مليونين من الجنيهات الإنجليزية ، ونصف الأسهم من الأسهم العادية ، والنصف الآخر من الممتازة .

### اشتراك الحكومة البريطانية فى الشركة

كان الضابط فيشر قد تنبأ فى عام ١٨٨٢ أن زيت البترول ستكون له أهمية عسكرية كبرى بالنسبة إلى الأساطيل . وفى أكتوبر سنة ١٩٠٤ عين رئيساً للاميرالية . وفى نوفمبر تآلفت لجنة للنظر فى التوصيات اللازمة بشأن حصول البحرية البريطانية على حاجتها من الزيت . ومما تدين به إنجلترا من الفضل للجنة أن هذه

الأخيرة حالت دون قيام دارسى ببيع الامتياز الذى سبق له الحصول عليه إلى شركة أجنبية سنة ١٩٠٦ ، واستطاع المستر ا . ج . بريمان Pretzman رئيس اللجنة أن يحمل اللورد سترايكونا على أن يأخذ الامتياز بصفة مؤقتة . ولكن على أوصول الأحرار إلى الحكم فى سنة ١٩٠٦ عمدت الحكومة إلى حل اللجنة ، الأمر الذى أثار غضب فيشر واستياءه إذ رأى السلطات لا تقدر دعوته حق قدرها . والواقع أن الظروف لم تكن مهيأة لنجاح الفكرة التى دعا إليها أمير البحر البريطانى إذ لم يثبت عمليا إمكان الاستغناء عن الفحم والاعتماد على هذا النوع الجديد من القوة المحركة فى السفن ، كما أن إنجلترا لم تكن تملك فى بلادها شيئاً منه ، وإنتاج الامبراطورية ضئيل إلى حد لا تجوز معه المجازفة بالاقدم على تحويل نظام بناء السفن الحربية . وأكثر من هذا فإن أصحاب صناعة الفحم ساورهم القلق بشأن مستقبل سلعتهم ومصدر أرباحهم إذا قبض لرأى فيشر الانتصار وحل البترول فى السفن الحربية وقوداً بدلا من الفحم ، ولذا نراهم يقاومون الدعوة ويحيطونها بسياج من الشك من حيث جدواها وإمكان تنفيذها عمليا . ولكن ما لبثت الظروف أن أثبتت أنها أقوى من هذه الإعتبارات ، ذلك أن ألمانيا ( سنة ١٩٠٩ ) بدأت فى تنفيذ برنامجها البحرى وأخذت تبني المدرعات الضخمة والطرادات الكبيرة ، فأوجست إنجلترا خيفة وخيل إليها أن ألمانيا تسعى لانتراع سيادة البحار من يدها ، ورأت من المتعين عليها أن تبادر بإنشاء سفن أكبر وأسرع مما بنت عدوتها أو منافستها . وهنا تنهت إلى الفوائد العظيمة التى تعود عليها من استخدام زيت البترول وقوداً بدلا من الفحم إذ لو تسنى لها ذلك لزادت قوة الأسطول البريطانى بما يعادل ٥٠ ٪ .

وفى هذه اللحظة نلمس منظراً عجيباً ، ذلك أن فيشر الغاضب على المسئولين فى بلاده والذى يقضى إجازة على مقربة من نابلى بإيطاليا يفاجيء بزيارة من رئيس الوزارة أسكويث ووزير البحرية ونسطن تشرشل . تحدث معه الرجلان عن اقتناعهما بسداد رأيه ، وطلبا إليه العودة إلى العمل كى يشرف على تنفيذ أهدافه وتحقيق نبوءته ، وناشداه باسم الوطنية وصالح الإمبراطورية . كانت الزيارة مرضية ولاشك ، وتغلب الشعور الدانى بالأهمية وانتصرت العاطفة الوطنية على استياء الرجل وكرهيته للحكومة الأحرار ، فقبل الإشراف على العمل كما يتم تنفيذ السياسة الجديدة .

وفي ٣٠ يولييه سنة ١٩١٢ تألفت The Royal Commission on Oil and Oil Engine وكان هذا العمل نقطة ابتداء لها أهميتها . وبناء على توصيات اللجنة وضع تصميم السفينة الحربية المسلحة إليزابيث بحيث تستخدم الزيت بدلا من الفحم ، وكان فيشر يتخلى لو أوصت اللجنة باستعمال آلة الاحتراق الداخلي .

إذن ثبت صدق نبوءة فيشر ، وإذن اعتزمت الأيرالية البريطانية التحول إلى البترول وقوداً لأساطيلها ولسكن ، من أين يمكن الحصول عليه ؟ ... إن موارد الإمبراطورية منه ضئيلة إلى حد لا يصح الاعتماد عليه فهو عبارة عن ٢ ٪ من الانتاج العالمى ومعظم هذا المقدار التافه تفتحه شركة واحدة هي شركة بورما للزيت .

وتقع الآبار التي تستغلها في بورما وآسام . وأكثرت من ٩٥ ٪ من واردات الإمبراطورية يرد من الولايات المتحدة أى من شركة ستاندارد أويل بعبارة أخرى ، ولاريب أنه لا يجوز للبحرية البريطانية أن تظل تحت رحمة هذه الشركة فقد تنشأ ظروف تحول دون إمدادها البحرية بكافة مايلزمها ، كما أن الحصول على الزيت منها معناه دفع ثمن أعلى لهذه المادة الحيوية . وإزاء هذه الظروف يجب الاعتماد إلى أكبر حد ممكن على البترول الموجود في بلاد أقرب إلى وضع المستعمرات البريطانية ، وتكون لانجلترا فيها مصالح قوية ، ولها فيها اليد العليا الغالبة .

وحدث في سنة ١٩١٤ أن طلبت الحكومة من الشركة أن تمدّها بمقادير كبيرة من الزيت ، وهنا اقترح سير كارجيل زيادة رأس المال . ولم يكن تنفيذ هذا الأمر ميسوراً لأن المؤسسة حديثة العهد ولم يتعد إنتاجها ( سنة ١٩١٢ ) مائة ألف طن ، فضلا عن أن المستقبل ليس فيه مايشجع كثيراً بسبب اضطراب الأحوال السياسية في البلاد ونفور الروح الوطنية من الأجانب بعد ماعملته دولتنا الروسية وبريطانيا من تقسيم البلاد منطقتي نفوذ أو احتلال بمعنى أصح . إزاء هذه الصعاب أشير باشتراك الحكومة البريطانية نفسها في الأمر ، وهو عمل قوبل بالمعارضة من نواح عدة فاعترض البعض على اشتراك الدولة في مثل هذه الأعمال التجارية ، وقيل كذلك إن اشتراك الحكومة معناه تقيدها بالحصول على حاجتها من البترول من مورد واحد

يقرب أن يكون احتكاراً وبذلك لا تستطيع الاستفادة من عامل المنافسة بين شركات البترول في السوق الحرة .

غير أن الضرورات العسكرية والاعتبارات السياسية كانت أعظم قيمة من هذه الاعتراضات . وأخيراً أقر البرلمان الاقتراح المعروض بأغلبية ٢٥٤ صوتاً ضد ١٨ صوتاً وهكذا أصبح للحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة (١) . ولم تمض أسابيع قلائل حتى عقدت الأيميرالية اتفاقاً مع الشركة على أن تمدّها بمقدار معين من الزيت لمدة ٣٠ عاماً . وقد كان العمل مصدر خير للطرفين إذ ضمن حاجة البحرية من جهة كما أن الشركة أصبحت وثيقة الصلة بالحكومة البريطانية وتعتمد على تأييدها ومعونتها في كافة الحالات ، الأمر الذي كفل لها اطراد التقدم في أعمالها وساعدها على زيادة إنتاجها . لم تتدخل الحكومة الفارسية في الأمر ، وإنه لمن الغريب أن تدور مثل هذه المفاوضات الخطيرة من وراء ظهر حكومة البلاد الشرعية . قد يقول البعض إن هذه صفقة تجارية ، وهذا كلام ظاهرى يخفى أمراً خطيراً ذلك أن امتلاك الحكومة البريطانية هذا القدر الكبير من الأسهم في شركة مجال نشاطها بلاد هي موضع الأطماع الاستعمارية معناه أن هذا الإمتياز الإحتكاري أصبح انجليزياً حكومياً فعلاً وصار أى خلاف أو اختلاف بين الشركة والحكومة الفارسية نزاعاً بين الأخيرة

(١) لبيان مركز الحكومة البريطانية نورد البيان التالي عن رأس مال الشركة في عام ١٩٣٥

النوع	مقدار ما تملكه الحكومة	مقدار ما يملكه الغير	المجموع
اسهم الامتياز الاولى	١٠٠٠	٧٢٣١٨٣٨	٧٢٣٢٨٣٨
اسهم الامتياز الثانية	—	٥٧٤٣٤١٤	٥٧٤٣٤١٧
الاسهم العادية	٧٥٠٠٠٠٠	٥٩٢٥٠٠٠	١٣٤٢٥٠٠٠

ويبدل على مدى نشاط أعمال الشركة ونجاحها الأرقام الآتية عن أرباحها الصافية ( مقدره بالجنيتات الانجليزية ) .

السنة	البلغ
١٩٣١	٢١٣٨٧١٧
١٩٣٢	٢٣٧٩٦٧٥
١٩٣٣	٢٦٤٣٩٧٨

والدولة الانجليزية تتدخل فيه بطريقة سافرة وتستخدم كافة قواتها الدبلوماسية وغيرها على سبيل الضغط كما سيحدث في المستقبل وسرى منه أمثلة وفيرة . فكان إنجلترا حصلت فعلا على السيطرة الاقتصادية على منطقة الامتياز وهذه خطوة قوية بعد اتفاق سنة ١٩٠٧ والذي كان مقدمة لتجزئة بلاد فارس نهائياً ، ولولا الثورة الروسية الكبرى عام ١٩١٧ وسقوط الحكومة القيصيرية لما نجح هذا القطر الشرقي من هذا المسير ، ولأصبحت إيران المستقلة في ذمة التاريخ وحدثاً من أحداث الماضي .

وإلى جانب زيادة رأس المال من حين إلى آخر ، نجد أن الشركة أقدمت على إنشاء عدد من الشركات التابعة ، وكلها تتميز بغلبة المصالح المالية البريطانية فيها لأن عقودها تنص على ذلك صراحة . وأقدم الشركات التابعة هي شركة بختيارى للزيت المؤسسة سنة ١٩٠٩ لاستغلال آبار الزيت الواقعة في الحقول البعيدة في وسط مناطق الزيت الجنوبية . وقد خصت هذه الشركة زعماء البختيارى بما مقداره ٣٪ من الأسهم حتى تضمن ولاءهم وحسن جيرتهم ، أما بقية الأسهم فملك لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية .

وفي سنة ١٩١٥ تكونت The British Tanker Company Limited وهي شركة ملاحية تقوم بنقل الزيت في سفنها إلى أوروبا . وقد نشطت أعمالها بالإستيلاء على عدد كبير من سفن الأعداء بحيث بلغت حمولة سفنها ٢٠٠٠٠٠ طن في ختام عام ١٩١٧ . وكذلك كان من نتائج الحرب مع ألمانيا أن نقلت إلى شركة الزيت الإنجليزية الفارسية ملكية معظم الأسهم التي سيطر عليها المليون الألمان في شركتي The British Homelight Oil Company وشركة البترول ، وكلاهما مؤسستان لبيع الزيت في أوروبا وبريطانيا العظمى .

## ( ثانيا ) الزحف على الشرق الأدنى

### نزاع بين فارس وتركيا

كان للكشف عن البترول في المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ، أن تار بينهما الخلاف إذ ادعت الحكومة الأخيرة ملكية هذه المنطقة ، وأخيراً تقرر تعيين لجنة للنظر في الأمر ، وأصدرت قرارها في نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو يقضى بالتنازل لتركيا عن جزء من الأرض التي هي موضع النزاع .

### شركة البترول التركية

ولما رأى السلطان عبد الحميد الثاني أعمال التنقيب في بلاد فارس والامتياز الممنوح للانجليز ، أراد أن يستغل هذا المورد في بلاده وحاول منذ سنة ١٩٠٢ أن ينقل ملكية مناطقه إلى أملاكه الخاصة ، ثم أعطى ما كان منها في شمالي أرض الجزيرة إلى الشركة الألمانية صاحبة امتياز مد سكة حديد بغداد ، وذلك في سنة ١٩٠٣ ، ثم حاول بعد ذلك استغلال البترول الذي في القسم الجنوبي من هذا الإقليم بتأسيس شركة بترول تركية ، ولكن بنك تركيا أبي الاشتراك في الموضوع بسبب عدم توافر المال اللازم لديه ، وهنا لجأ السلطان إلى رجال المال في لندن وقام سير إرنست كاسل في الأمر ، وكان الأخير ألماني الأصل وتحنس بالجنسية الإنجليزية ، ورأى في الاقتراح السلطاني فرصة طيبة لتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين الإنجليزية والألمانية عن طريق الصلات الاقتصادية ، ولذا نراه يبلغ السلطان ضرورة اشتراك رؤوس الاموال الألمانية في المشروع المزمع القيام به وذلك بمقدار النصف على الأقل .

إزاء هذا اتجه السلطان إلى البنك الألماني Deutsche Bank وهو من أعظم المؤسسات المالية بألمانيا إذ ذاك . فقابلت هذه المؤسسة الفكرة بالارتياح ، لأنها بذلك تضمن لبلادها الاشتراك في استثمار موارد البترول بالشرق الأدنى ، وتدعم

نفوذها في هذا الإقليم ، فضلا عن أن المشروع فرصة طيبة للتخلص من سيطرة شركة ستاندارد أويل الأمريكية الجبارة .

غير أن الوطنيين الأتراك إذ دروا بالأمر ثارت ثائرتهم ، واشتد بهم الحنق ، وانهموا حكومة السلطان الاستبدادية بالتمكين للنفوذ الأجنبي من السيطرة على موارد البترول . كانت العاصفة قوية وشديدة مما أرغم السلطان على الرضوخ ، وجعله يلجأ إلى بنك تركيا الوطنى الذى قبل الاشتراك هذه المرة . وبهذه الطريقة تكونت شركة البترول التركية Turkish Petroleum Company في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ ، وكان توزيع الأسهم فيها حسب النظام الآتى :

- (١) ٢٥٪ للبنك الألماني نيابة عن شركة سكة حديد بغداد الألمانية .
- (٢) ٢٢.٥٪ لشركة البترول الأنجلوسكسونية ، وتمثل شركتى رويال دتش وشل .
- (٣) ٤٧.٥٪ لبنك تركيا الوطنى ، وهنا تجب الإشارة إلى أن هذا المصرف مؤسسة إنجليزية .
- (٤) ٥٪ لستر جلبنكيان C.S. Gulbenkian وهو مالى دولى لعب دوراً هاماً في إتمام هذا المشروع .

### سيطرة رأس المال البريطانى فى الشركة

ولكن مقادير البترول التى أمكن استخراجها كانت صغيرة ، وانفقات نقلها كبيرة بسبب بعد مواطنها عن البحر . هذه العوامل جعلت الأتراك يشعرون بحجية الامل ودفهم هذا الشعور إلى التفكير فى التخلص مما لهم من أسهم ، وفى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ نقل بنك تركيا الوطنى بإيعاز من الحكومة البريطانية ما له من مصالح فى شركة البترول التركية إلى الشركة الإنجليزية الفارسية التى صار لها بذلك ٧٧.٥٪ من أسهم الشركة صاحبة حق الاستغلال فى منطقة الموصل . وما لبثت شركة البترول التركية أن حصلت من الحكومة العثمانية على وعد كتابى بامتياز يشمل منطقتى الموصل وبغداد .

بهذه الوسائل اقتسمت الدول الاوربية الكبرى وشركات البترول الاحتكارية مناطق المعدن ذي الاهمية داخل الدولة العثمانية .

ولكن الواقع أن الحكومة الإنجليزية هي التي أصبحت ذات النفوذ الأعلى ، والمصلحة الغالبة في هذا الميدان الملىء بالاحتمالات البعيدة في المستقبل ، وضمنت بذلك موارد جديدة لبحريتها إلى جانب ما سبق لها السيطرة عليه في الامبراطورية الفارسية . ومنذ ذلك الوقت عظمت أهمية الشرق الأدنى بالنسبة إلى إنجلترا بسبب ما تضمه أرضه من البترول ، فضلا عن أهميته العسكرية إذ يقع على أقرب الطرق إلى الهند وغيرها ، كما أنه مجال واسع لاستثمار رؤوس الاموال الإنجليزية في شتى النواحي . وقد تهيأت لانجلترا الفرصة بنشوب الحرب الاستعمارية الأولى لكي تطرد منافستها القوية ألمانيا من الميدان ثم تبسط سلطانها الفعلي على ممتلكات الدولة العثمانية تحت ستار الانتداب أو المعاهدات الداعمة ولو بالاشتراك مؤقتاً مع فرنسا إلى أن يحين موعد إبعادها عنه نهائياً .

# الفصل الرابع

## احتكار البترول في القطر المصري

### شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية (١)

بدأ البحث عن منابع البترول في القطر المصري منذ عام ١٨٦٨ ، وكان في بداية الأمر « مقصوراً على المساحات الجيولوجية والطبوغرافية على الشاطئ الغربي للخليج السويس والبحر الأحمر وفي شبه جزيرة سيناء ، حيث كانت دلائل وجود البترول ظاهرة على سطح الأرض . ثم تدرجت طرق البحث إلى استعمال أحدث الطرق الجيوفيزيكية وأدق الآلات الهندسية بواسطة بعثات مجهزة بكل الوسائل الفنية للتغلب على مصاعب البحث ، والسير والإقامة في الصحراء » (٢) .

ونجحت الجهود المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولى ، فاكتشف منبع جمسة خلال عام ١٩٠٩/١٩١٠ ، وأعقب ذلك كشف منبع الفردقة (١٩١٣ - ١٩١٤) ، وأخذ الإنتاج يتزايد باطراد فبلغ ٢٢٤٣٠٠ من الأطنان المترية مقابل ٩٩٦٨٠ سنة ١٩١٤ و ٢٧٩٣ سنة ١٩١١ .

وفي سنة ١٩٢١ اكتشف حقل « أبو دربه » إلا أنه لم يكن ذا أهمية تجارية إذ لم يزد إنتاجه عن ١٢٥٢ طناً ( عام ١٩٢٧ ) ، ولم يتعد من العمر ثمانى سنوات . وخلال ١٩٣٧/١٩٣٨ حدث كشف هام للغاية ، ذلك هو رأس غارب الذى أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية ، والذى يعتبر من أغنى الحقول المصرية ، فقفز الإنتاج إلى ١٩٤١٩ رطلاً ( ١٩٣٩ ) و ٤٦٨٠ رطلاً ( ١٩٤٥ ) .

ولقد علق رئيس شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية على هذا الكشف بقوله فى اجتماع الجمعية العمومية فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤١ : « وفما يتعلق بالنتائج المالية عن السنة الحالية ، فإن الحسابات تدل على زيادة طيبة فى أعمالنا ، نتيجة للإنتاج

Anglo-Egyptian Oilfields Company

(١)

(٢) تقرير لجنة الصناعات ص ٤٦٧ ، والذى أصدرته وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٤٨

الذي حصلنا عليه من حقل رأس غارب . إن كشف هذا الحقل الذي لم يتم إلا بعد نفقات كبيرة قد نجمت منه زيادة طيبة في دخلنا وأرباحنا ... وقد استطعنا المحافظة على إنتاجنا منذ بداية السنة في مستوى يدعو إلى الرضاء ، وفتحنا بعض آبار إضافية » .

غير أن السنوات التالية لانهاء الحرب شهدت تطوراً كبيراً ، فكشفت منابع السدر وعسل وبدا الإنتاج في الأول في أوائل عام ١٩٤٧ وفي الثانية في مارس من عام ١٩٤٨ . وكشفت شركة ستاندارد الأمريكية بئراً في وادي الفيوان وبدأ العمل فيه في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ولكن هذه الشركة الأخيرة قد صفت أعمالها بالقطر المصري في أوائل عام ١٩٥٠ ، بعد أن أنفقت ١٦ مليوناً في ١٣ عاماً . وما هو جدير بالذكر أن الكشوف الجديدة قفزت باحتياطي مصر من البترول من ٢٠ مليوناً من الأطنان المترية إلى ٥٠ مليوناً . والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج البترولي في القطر المصري ( مقدرًا بالأطنان المترية ) ( ١ ) :

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩١١	٢٧٩٣	١٩٢٤	١٦٣٣٤١	١٩٣٧	١٧٠٨٦٠
١٩١٢	٢٧٩٦٢	١٩٢٥	١٧٩٦٥١	١٩٣٨	٢٢٥٧٣٦
١٩١٣	١٢٧٨٦	١٩٢٦	١٧٢٩٥٢	١٩٣٩	٦٦٦٤١٩
١٩١٤	٩٩٦٨٠	١٩٢٧	١٨٤٥٥٦	١٩٤٠	٩٢٨٩٥٧
١٩١٥	٣٠٠٥٤	١٩٢٨	٢٦٨٣٢٣	١٩٤١	١٢٢٠٠٦٤
١٩١٦	٥٧٧٤٣	١٩٢٩	٢٧٢١١٤	١٩٤٢	١١٨١٨١٠
١٩١٧	١٣٦٨٤٥	١٩٣٠	٢٨٥٠٨٨	١٩٤٣	١٢٨٤٩٦٦
١٩١٨	٢٨١٦٨٥	١٩٣١	٢٨٩٤١٩	١٩٤٤	١٣٥٢٩٤٣
١٩١٩	٢٢٤٣٠٠	١٩٣٢	٢٧٠٧٩٢	١٩٤٥	١٣٥٠٤٦٨
١٩٢٠	١٤٧٩٥٠	١٩٣٣	٢٣٧٧٢٦	١٩٤٦	١٢٧٨٦٥٣
١٩٢١	١٨٢٦٦٨	١٩٣٤	٢٢١٠٢٨	١٩٤٧	١٣٢٦١٣٨
١٩٢٢	١٧٢٨٧٤	١٩٣٥	١٨٢٠٠٣	١٩٤٨	١٩٠٠٠٠٠
١٩٢٣	١٥٣٤٠٢	١٩٣٦	١٨٢٥٢١	١٩٤٩	٢٣٠٠٠٠٠

(١) المصدر السابق ص ٤٧٢ (لغاية عام ١٩٤٥) ، ومجلة المهندسين في العدد الخاص بمؤتمر البترول (لغاي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧) وتقرير شركة رويال دتش شل (لغاي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩)

## شركات البترول العاملة في مصر

قبل الحرب العالمية الأولى حصلت شركات ثلاث (١) على تصريح بالبحث عن البترول في منطقة جسة ، ثم اندمجت هذه الشركات الثلاث في شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية (٢) . وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة ، صار للأخيرة بمقتضاه القيام بأبحاثها في مناطق أخرى ، وحددت إنتاج الحكومة بما يبلغه ٥ ٪ من الإنتاج ، كما صار لها ١٠٠٠٠٠ سهم من الاسهم المرموز لها بحرف (ج) ، وفي سنة ١٩٣٧ تم اتفاق آخر يميز للشركة حق الحصول على رخص لكشف البترول لا يتعدى مجموعها أربعين رخصة في مساحات لا تتجاوز الواحدة منها مائة من الكيلومترات المربعة حسب اختيار الشركة على أن تحصل الحكومة لقاء ذلك على حصة قدرها ١٤ ٪ .

وفي مايو من عام ١٩٤٨ أُحيل إلى مجلس النواب المرسوم بمشروع قانون يرخص للحكومة في التعاقد مع الشركة بشأن استغلال البترول الذي تم كشفه في منطقة سدر . وقد صدر المرسوم ونص في المادة الثانية منه على ألا تتجاوز مدة الاستغلال ٣٠ عاما من تاريخ الالتزام تجدد لمدة ١٥ عاما وذلك طبقا للشروط التي تكون سارية بمقتضى الاحكام المعمول بها في شأن التجديد .

وتدفع الشركة إنتاج قدرها ١٥ ٪ من قيمة البترول المستخرج عينا أو نقدا ، كما يكون للحكومة الأولوية في شراء ٢٠ ٪ من الخام بالمنطقة أو مستخرجاته ، على أن يكون نصفها بسعر المثل في السوق العالمية ، محصوما منه ١٠ ٪ والآخر بدون خصم .

ومن النصوص الهامة أنه لا يمكن تأويل أي نص في العقد بما يفيد تمليك

(١) The Red Sea Oilfields Ltd., Africa Prospecting Syndicate  
Ltd., Egyptian Oil Trust Ltd.

(٢) من شركات شل التابعة

المستأجر لأي جزء من الارض موضوع عقد الإيجار ، أو منحه أية حقوق أخرى عدا ما ورد بشأنه نص صريح ، كما أن ذلك لا يمنع الحكومة من التصرف في الارض علي الوجه الذي تراه .

ونص البند العاشر من العقد على أنه في حالات الطوارئ ، لأسباب قومية أو بسبب الحرب ( وللحكومة وحدها حق تقرير قيام حالات الطوارئ ) يكون للحكومة حق الاستيلاء علي جميع البترول الناتج بمقتضى العقد ( ومشتقاته ) ، كما يتعين علي المستأجر أن يبذل قصارى جهده في زيادة الإنتاج لسد مطالب الحكومة ، ويلتزم المستأجر بالتوسع في الاستثمار إلى أقصى حد غير متأثر بصوالحه الأخرى . فإذا ما رأت الحكومة تهاونا في تحديد هذا الشرط فلها الحق في إخطار المستأجر وتقرير ما ترى أخاذه من إجراءات لتحقيق القصد من النص . وكل نزاع أو خلاف قضائي بين الحكومة والمستأجر يكون من اختصاص المحاكم المصرية طبقا للقوانين المعمول بها في المملكة المصرية .

أما الشركات الأخرى فهي سوكوني فاكوم Socony Vacuum وهي تشترك مع شركة أويل فيلدرز في الآبار الجديدة فقط . ولقد سبق أن أشرنا إلى شركة ستاندارد الأمريكية وتصفية أعمالها ، وهناك شركة فرنسية قد حصلت على تراخيص بالتنقيب عن البترول وسنعرض لها بعد قليل .

## تطور رأس مال الشركة

كان رأس مال الشركة في بداية عملها ٠.٧ م.م ٣٠ من الجنيهات الإنجليزية ممثلا في أسهم عادية قيمة كل منها جنيه إنجليزي واحد ، ثم أخذ يتزايد باطراد كما يتضح من البيان التالي :-

المجموع	القيمة المدفوعة		السنوات
	أسهم ممتازة	أسهم عادية	
٣٠٠٠٠٠٧	—	٣٠٠٠٠٠٧	١٩١١
١٠٠٠٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩١٢
١٠١٥٦٠٢٥٠	١٥٦٠٢٥٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩١٣
١٠٢٨٧٠٥٠٠	١٨٧٠٥٠٠	١٠١٠٠٠٠٠٠	١٩١٤
١٠٣٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠٠	١٩١٥
١٠٨٠٨٠٠٠٠	—	١٠٨٠٨٠٠٠٠٠	١٩٢٠—١٩٤٢

ويتكون رأس المال الحالي من الآتى :

- (أ) ١٧٠٨٠٠٠٠٠ سهم عادى حرف « ب » (منها ٣٠٦٧٨٠ لحامله .  
 ١٤٠١٢٢٠ أسهم إسمية) قيمة كل منها جنيهه انجلىزى واحد مدفوع بالكامل .  
 (ب) ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم عادى إسمى حرف « ج » ( نصيب الحكومة المصرية )  
 قيمة كل منها جنيهه انجلىزى مدفوع بالكامل .

ويتم توزيع الأرباح الصافية السنوية وفق النظام التالى :-

- (أ) يوزع مبلغ ٧٨٥٠٠ جنيهه انجلىزى على حاملى أسهم حرف « ب » .  
 (ب) يوزع مبلغ ٥٠٠ جنيهه انجلىزى على حملة الاسهم « ج » .  
 (ج) يوزع الباقى بنسبة ٩٠ ٪ لحملة الاسهم حرف « ب » و ١٠ ٪ للأسهم  
 حرف « ج » .

وهذه المؤسسة الإحتكارية الاجنبية من المشروعات التى أطرده نجاحها إلى حد كبير كما يتضح مما نوردته من بيانات . ورغم هذا فما يعود على الحكومة المصرية صاحبة الارض التى تستغل مواردها الدفينة حصة ضئيلة حقا ، الامر الذى يجعلنا نهيىب بالمسؤولين ، لا فى مصر وحدها بل وفى بلدان الشرق الأوسط ، أن يركزوا جهودهم فى إعادة النظر فى عقود الشركات الاجنبية بما يحقق مصالح هذه البلدان وبطريقة أدنى إلى العدالة .

## توزيع الأرباح

السنوات	نصيب السهم حرف «ب»	نصيب السهم
١٩٢١	٪ ١٥	٪ ٣٤,٧٤
١٩٢٣/١٩٢٢	٪ ١٢,٥	٪ ٢٠
١٩٢٤	٪ ١٥	٪ ١٥,٢٦
١٩٢٦/١٩٢٥	٪ ١٢,٥	٪ ٢٠
١٩٢٧	٪ ١٧,٥	٪ ٢٩,٤٩
١٩٢٩/١٩٢٨	٪ ٢٣,٥	٪ ٣٨,٩٨
١٩٣٠	٪ ١٧,٥	٪ ٢٩,٤٩
١٩٣٥/١٩٣١	٪ ١٥	٪ ١٥,٢٦
١٩٤١/١٩٣٦	٪ ١٢,٥	٪ ٢٠
(١) ١٩٤٢	٪ ٩,٢٥	٪ ٢٠

### استثمار رأس المال الفرنسي

وتشارك في عملية البحث عن البترول في مصر « الشركة العامة للبترول الفرنسي »  
Compagnie Générale du Pétrole Français، وهي شركة مساهمة فرنسية

(١) البيانات السابقة الذكر عن رأس المال والأرباح مستقاة من كتاب إحصاء الشركات  
المساهمة التي يوجد إستغلالها الرئيسي في القطار المصري (يونيه ١٩٤٤) من ١٩٥٣ — ١٩٥٤  
ونرى إتماماً لفائدة أن نقل من الكتاب المذكور تعليلاً للميزانية بالجنهيات الإنجليزية لعام  
١٩٤٧ والتي تلقى ضوءاً على مركز الشركة:

مقرها باريس . وقد حصلت على الامتياز الأول في ديسمبر من عام ١٩٤٩ ، ثم نالت الامتياز الثاني في يولييه سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت جميع انشروعات بقانون قد الغيت في بداية السنة الأخيرة ، ومن بينها الامتياز الذي سبق أن منحتة هذه الشركة . ولقد ترتب على الامتياز الجديد أن استعدت الشركة الفرنسية للعمل وقد بدأ نشاطها فعلا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

وينصب الامتياز على مساحات قدرها ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٥٠٠٠ من الكيلومترات

### تحليل الميزانية

المخوص	
رأس المال	١٨٠٨٠٠٠
دائون ومصاريف متراكمة واحتياطي الضرائب	٣٩٦٩٥١٨
أرباح لم يطالب بها	٣٠٠٨٢
احتياطي النقيب	١٠٠٠٠٠٠
احتياطي لهبوط القيمة	٢٦٤٥٥٩٢
حساب الأرباح والخسائر	٢٩٢٨٤٤
المجملة	٨٨٣٧٠٣٦
الأصول	
ممتلكات الشركة	٤١٨٤٠٨٦
الادوات التي تستعمل في حقول البترول	٥٢٣٥١
الادوات التي بالمخازن وفي الترانسيت	٨٧٣٨١٥
زيت البترول في المخازن وآخر مودع	٢٥٢٤٦٧
مدينون وفوائد متراكمة ومبالغ دفعت مقدما	٢٢٠٢٨٥٩
استثمارات وسلفيات لشركات فرعية	١١٢
استثمارات مشاريع حكومية وقرطيس مالية حكومية	٩٦٣٠٨٩
تهدية بالصندوق وفي البنوك في لندن وفي مصر	٥٧٨٢٥٧
المجملة	٨٨٣٧٠٣٦

بمقتضى رخص البحث الممنوحة لها وعددها ٥٢ رخصة . وهذه المساحات موزعة في مناطق رأس محرد والعريش وشبلى الاسماعيليه . ومما تجدر الاشارة اليه بهذا الصدد أن الشركة الفرنسية تقوم باستثمار البترول في آبار متفرقة في سوريا ولبنان .

### تنظيم عملية استغلال البترول

أشرنا إلى ما ورد من أحكام جديدة في (القانون الخاص باستغلال الآبار الجديدة والممنوح لشركة أويل فيلديز ، وفي عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦ بشأن وضع القواعد والأحكام المتعلقة باستغلال المناجم والمهاجر (١) ، وفيما يلي أهم الأحكام :

( مادة ٤ ) يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة أم في أملاك الافراد أم في المياه الإقليمية إلا بترخيص خاص ، ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود .

( مادة ٥ فقرة ج ود ) أما إذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، وحب الإعلان عن منطقة الاستغلال في الجريدة الرسمية وطرحها في مزايده عامة ، ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون وإلى زمن محدود

( مادة ١٠ ) لا يبرم عقد الاستغلال ما لم يثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، ولا تزيد مدة العقد على ثلاثين عاما قابلة للتجديد مرة واحدة لا تزيد على ١٥ عاما .

( مادة ١٥ ) للحكومة شراء ما لا يزيد على ٢٠ ٪ من خام البترول الناتج من المنطقة الرخص باستغلالها أو منتجاتها المكررة بثمان يقل بمقدار ١٠ ٪ عن سعر اللث في سوق عالمية معترف بها .

( مادة ١٦ ) للحكومة في حالات الطوارئ الناشئة عن قيام أو توقع قيام الحرب أو الناشئة عن أسباب داخلية ، الاستيلاء على بعض أو كل منتجات المنجم الخام أو المكررة ومطالبة صاحبه بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد مستطاع ، والاستيلاء على المنجم عند الاقتضاء .

وللحكومة كل ذلك في غير حالات الطوارئ المشار إليها إذا أوقف صاحب المنجم العمل ، أو حذر من انتاجه ، وترتب على ذلك عجز في تموين البلاد ، أو كان ذلك بقصد التحكيم في الاسواق .

### التصرف بين الحكومة وشركات البترول

في عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة (١) ، والفرض منه سد نقص في التشريع ومواجهة التوسع الاقتصادي ورعاية المصالح القومية دون إغلاق الباب في وجه رؤوس الأموال الأجنبية . وقد تضمن القانون الأحكام التالية التي تعبر عن هذه الروح :

( مادة ٤ ) • يجب أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بقرينة لاتزيد على ألف جنيه • ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التي يكون نشاطها موجهًا بصفة خاصة إلى الإشتغال المالي في مؤسسات أجنبية في الخارج •

ولقد جاء في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ أن من مصلحة الشركات المساهمة أن يكون بين أعضاء مجالس إدارتها مصريون يعرفون حاجات البلاد ومقتضيات العمل فيها ، هذا إلى أن البلاد الأخرى قد أخذت بذلك .

( مادة ٥ ) • يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع أرباحهم من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة .

كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠ ٪ من مجموع العمال، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة . ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن باستخدام مديرين فنيين ومستشارين لخصائين من الاجانب في حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التي يحددها ، ولا يدخل هؤلاء الفنيون في حساب النسب المقررة .

( مادة ٦ ) يجب تخصيص ٥١ ٪ على الاقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال . ولا يدخل في حساب هذه النسبة الاسهم التي تكتسب بها الاشخاص المعنوية ... ولا تسرى على الشركات التي تأسست قبل صدور هذا القانون إلى أن تنتهي مدتها على أن تراعى في حالة تجديدها .

وانفذ أثار نص المادة السادسة اعراضاً كبيراً وبخاصة من ناحية شركات استغلال البترول ، وقيل في معرض التبرير أن المصريين لا يقبلون كثيراً على هذه العملية الكبيرة الكلفة والتي قد ينتقض عليها وقت طويل قبل أن تصبح مجزية . وفضلاً عن هذا فاستغلال البترول يتطلب أموالاً ضخمة غير متوافرة بالبلاد .

ومن نواحي الخلاف ما نص عليه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن جعل مدة الاستغلال ثلاثين عاماً ( وإن جاز تجديدها مرة واحدة لمدة لا تزيد على ١٥ عاماً ) .

وتقول الشركات أن المدة غير كافية وقد تنقضى سنوات عدة قبل أن تصبح الشركة في مركز يبيع لها استغلال البترول بطريقة تجارية .

وتعترض الشركات أيضاً على نص المادتين ٤ ، ٥ فالاولى تجعل الترخيص بالبحث بقانون ، فإذا ما ثبت وجود المعدن نصت المادة الأخرى على وجوب الإعلان عن منطقة الاستغلال وطرحها في مزايده عامة .

إلا أنه يلاحظ أن المشرع قد استدرك الامر فقال في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة إن المزايدة العامة تمتنع فيما إذا آل حكم الاستغلال لصاحب رخصة البحث بما له من حق الاولوية وذلك بحكم القانون .

ويبدو من المناقشات التي دارت أن أعظم الاعتراض منسب على النص الخاص بتخصيص ٥١ ٪ على الاقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس

الشركة أو عند زيادة رأس المال (١) .

### مخارطة الحكومة المصرية

عنيت الحكومة المصرية بالمشروع الأمريكى الخاص بمد أناييب من المملكة العربية السعودية حيث تملك الشركات الأمريكية امتياز استخراج البترول ، إلى ساحل البحر المتوسط لتيسير نقله . وقد بحثت وزارة التجارة والصناعة المصرية الامر من مختلف الوجوه فرأت أن من صالح البلاد الإقتصادى أن يمد أحد خطوط الاناييب المراد مدها إلى أحد الموانئ المصرية وإنا لنورد هنا نص المذكرة التى رفعها معالى سبابا حبشى باشا وزير التجارة إلى مجلس الوزراء حينذاك : —

تملك بعض الشركات الأمريكية عقود استغلال منابع غزيرة للبترول بالمملكة السعودية ، وتعمل تلك الشركات على مد أناييب لنقل جزء كبير من إنتاج البترول من هذه المنابع إلى سواحل البحر الابيض المتوسط ، حيث تقام معامل لتكريره وتوزيعه على مختلف أقطار العالم .

وقد بحثت الوزارة الفوائد التى تعود على مصر لو امتدت خطوط الاناييب المشار إليها إلى أحد الموانئ المصرية . وهى تلخص فى الآتى :

١ — يستهلك القطر فى الوقت الحاضر زيادة على ما يستخلص من المنابع المصرية حوالى ٩٠٠.٠٠٠ طن من منتجات البترول المكررة . . . . الكيروسين والسولار والديزل والمازوت ، تستوردها الشركات من إيران والبحرين وفلسطين . وعلى أساس الاسعار الحالية تقدر بما تتكافئه الشركات فى شراء هذه الكمية بما لا يقل عن مليون جنيه ، زيادة على ما كانت تتكافئه فى شراء نفس الكمية من منتجات مكررة محلياً من خام أجنبي منقول إلى القطر بواسطة خطوط الاناييب . ولاشك فى أن مد خطوط أناييب البترول العربى إلى أحد موانئ القطر المصرى ، وإقامة معامل بها لتكرير البترول المنقول ، سيوفر على المستهلك هذه المبالغ .

(١) ينتظر أن يثار هذا الموضوع فى الدورة البرلمانية التى تبدأ فى السبت الثالث من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولقد ورد فى بعض الصحف المصرية أن هناك تفكيراً بأن خفض هذه النسبة المقررة فى المادة (٦) من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧

٢ — اعتماداً على غزارة منابع البترول في شبه جزيرة العرب ، وعلى المدة الباقية في عقود الاستغلال تقدر أن ما ستنتقله خطوط الانابيب من تلك المنابع سيتجاوز ستة ملايين طن سنوياً — وعلى فرض أنه سيتفرع من تلك الخطوط خط يمتد إلى أحد الموانئ المصرية حيث يقام معمل للتكرير ، وإذا قدرنا أن ما ينتقله ذلك الفرع حوالي أربعة ملايين سنوياً فسوف يعود على البلاد من نقل وتكرير تلك الكمية الفوائد الآتية : —

( ا ) تشغيل عدد كبير من العمال والموظفين في مد خطوط الانابيب وصيانتها وإدارتها في داخل الحدود المصرية .

( ب ) الاستفادة بحوالي مليون جنيه سنوياً أجور عمال ومرتبات فقط على أساس تكاليف التكرير في الوقف الحاضر أو بحوالي نصف مليون جنيه سنوياً على أساس تكاليف التكرير في الاوقات العادية ، وفي ذلك أكبر مساعد على حل مشاكل البطالة وإيجاد عمل للكثير من خريجي المدارس الفنية والصناعية في معامل التكرير .

( ج ) زيادة الإيرادات الحكومية من جراء استيراد معدات التكرير وما لا يمكن صنعه محلياً من المواد والادوات المستعملة في التكرير . ومن جراء تصدير حوالي ثلاثة ملايين طن من المنتجات البترولية المكررة الفائضة عن حاجة البلاد .

( د ) انتعاش الصناعات المحلية المتصلة بتكرير البترول .

( هـ ) ضمان تامين البلاد بجميع حاجاتها من منتجات البترول بأسعار معتدلة وتشجيع إنشاء صناعات محلية ومحطات القوى مما قد تكون ندرة الوقود أو غلو أسعاره سبباً في عدم الشروع فيها .

٣ — تستورد شركات البترول في الوقت الحاضر المواد البترولية من إيران والبحرين ومن حيفا كما تنتج محلياً جزءاً من هذه المواد ، ويقضى نظام التسعير الجبري بأن يدفع الجمهور سعراً لهذه المنتجات أساسه المتوسط الحقيقي لتكاليف المستورد من مختلف الأقطار والمنتج محلياً — كما يقضى أيضاً نظام التسعير الجبري بتعويض الشركات المستوردة عن خسارتها من جراء بيع منتجاتها بهذا المتوسط الذي هو أقل من تكاليف الاستيراد .

أما في الأوقات العسادية أو بعد انتهاء نظام التسمير الجبري فستعود الحال إلى المنافسة بين شركات تشتري منتجاتها من مواطني بيعة كإيران وأمريكا وتدفع في شرائها أسعاراً عالية ؛ وأخرى تتمتع بميزة الإنتاج المحلي أو الشراء من مواطن قريية كحيفا مثلاً وبذلك تكون تكاليف منتجاتها معتدلة ، وهذه حالة لا تستقيم معها المنافسة المشروعة وقد تؤدي إلى إرغام الشركات التي تشتري منتجاتها من المواطن البعيدة إلى الخروج من السوق وهو مالا صالح للجمهور فيه .

أما إذا تم مشروع مد فرع من خطوط أنابيب البترول العربي إلى أحد الموانئ المصرية فإن جميع الشركات يمكنها شراء كل ما يلزم لها من منتجات بأسعار متقاربة وبذلك تستمر المنافسة المشروعة مع ما يتبعها من فوائد للشركات وللجمهور .  
ولهذه الفوائد الجمّة تقترح الوزارة :

أولاً — أن تقوم الحكومة المصرية من جانبها بالسعى بالطرق الدبلوماسية لدى المملكة العربية السعودية في ترخيصها بهذه الأنابيب أن تمتد خطوطها إلى أحد الموانئ المصرية وأن يقترن بهذا مسعى آخر لدى الحكومة الأمريكية عن طريق المفوضية المصرية في واشنطن .

ثانياً — أن تسهل الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لإعطاء حق مرور الأنابيب بالأراضي المصرية وإجراءات الترخيص بإنشاء معامل التكرير المتصلة بها .

ثالثاً — أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الاستيراد إلى القطر للمهمات والعدد والآلات التي تلزم لمد خطوط الأنابيب ولتكرير البترول .

رابعاً — أن تسهل الحكومة المصرية إجراءات الإقامة للفنيين الأمريكيين الذين يقضى العمل استفادهم لتنفيذ المشروع .

هذا ما فكرت فيه الحكومة المصرية ، ولكن المحاولة لم تؤد إلى نتيجة إيجابية .

# الفصل الخامس

## الموصل بين إنجلترا وفرنسا

### الاطماع الاستعمارية

#### الحرب الاستعمارية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

في صيف عام ١٩١٤ وقعت الكارثة الكبرى التي تنبأ بها واستعد لها الساسة والقادة ، وزلزلات الأرض تحت أقدام البشرية ، فنشبت الحرب بين دول الوسط من جهة ودول الوفاق الثلاثي من جهة أخرى ، ذلك لأن التنافس بين المجموعات الرأسمالية الاستعمارية وصل إلى غايته ، وأن للاطماع المكبوتة أن تنفجر ، وأن يكون لانفجارها ذلك الدوى البالغ القوة . بدأ الصراع الشنيع الذي ما لبث أن أكتسب الطابع العالمي لأول مرة في تاريخ المجتمع الإنساني . وفي هذه الحرب استخدمت أحدث الأساليب في القتال والتدمير والفنك ، من بوارج وطرادات ومدمرات تسبح فوق سطح البحر والمحيط ، وغواصات تشق سبيلها تحت سطح الماء لتصطاد فرائسها ، وطائرات تعلق في طبقات الجو العليا ثم تنقض على أهدافها في بلاد العدو وتنشر الموت وتشيع الخراب ، ودبابات تزحف إلى الأمام متغلبة على العقبات وخطوط الدفوع ، وسيارات تنقل الجند والمؤمن وعتاد الحرب إلى ميادين القتال ، ومدافع تدك الحصون وتمهد للأرواح - هذه الأدوات المدمرة جميعها كانت تسير بقوة البترول ومستخرجاته ، وتعطل عن أداء مهمتها إذا لم تتوافر لها حاجتها منه ولهذا عظمت أهمية هذه المادة إلى حد بالغ ، واشتد التسابق بين الخصوم ، يحاول كل طرف أن يضع يده على مواردها وأن يحرم الآخر منها حتى يجبره على الخضوع والاستسلام ويسجل بهزيمته ، ولهذا وجه القواد الألمان والتمسويون عملياتهم الحربية صوب غاليسيا وآبار رومانيا ، وانقض الأتراك العثمانيون على إقليم القوقاز ذي الأهمية الحيوية لروسيا ، وعمل

الأنجليز على حماية حقول البترول ومعامل تكريره وأتابيب نقله في بلاد فارس من اعتداء، قد تقوم به الجيوش العثمانية ، ووجهوا الحملات إلى بلاد العراق حتى يتسلطوا على منابع الموصل الفنية على ما قدر الفينيون والخبراء وهكذا كان البترول أحد مظاهر العمليات الحربية . وفي خلال الحرب وبسبب التقدم في فنونها على ما أوضحنا اتسع نطاق استخدام هذه القوة الكبيرة القاهرة .

فمثلا زاد عدد السفن التي تسير بالزيت بحيث أنه في ختام الحرب كان نحو ٤٨٠ / من سفن البحرية البريطانية تستخدم هذه القوة ، وبلغ ما خص البحرية البريطانية من واردات إنجلترا من البترول ما يقرب من ٩١٪ ، وعظم اعتماد الجيوش البرية على الزيت المعدني هذا بحيث قدر ما كانت الجيوش الإنجليزية والفرنسية تستهلكه في الشهر الواحد بما مبالغه ٥٨٠٠٠ من الأطنان . هكذا ثبتت دعائم إمبراطورية البترول وسيادته في الأغراض العسكرية . وأصبح من المسائل التي تعنى بها الحكومات المختلفة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، إما لإغراض الصناعة والنقل في السلم ، وإما استعداداً لحرب كان لابد من أن يستمر أواراها بعد عهد قصير أو طويل .

### إنجلترا وزيت البترول

لكي ينسق الحلفاء جهودهم بشأن ضمان موارد البترول اتخذوا إجراءات مختلفة منها انشاء هيئة اسمها Inter-Allied Petroleum Conference

ومما يدل على هذا الإنجاز استبقاء الحكومة البريطانية لكثير من الهيئات ذات الاتصال بالبترول والتي كانت قد أنشأتها خلال الحرب . فمثلا انتقل إلى الأيرالية لورد لونيغ وكان رئيس المجلس التنفيذي للبترول أثناء الحرب ، وأصبح كادمان مديراً في منشأة جديدة تدعى لجنة سياسة البترول الامبراطورية . ( Petroleum Imperial Policy Committee ) وكانت شركة رويال دتش في أوائل سنة ١٩١٥ ترى أنها لا تلقى الحماية الكافية من الحكومة الهولندية ، فما كان

من مديرها ديتردنج إلا أن نقل مركزه الرئيسى إلى لندن وأقام بانجلترا ووضع الشركة ومواردها تحت تصرف هذه الدولة التي عملت بدورها على السيطرة عليها تدريجياً . وأخيراً استوات على عدد كبير من أسهمها فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢١ . وهذه الشركة تعد اليوم مؤسسة بريطانية نظراً لغلبة المصالح ورؤوس الاموال البريطانية فيها .

الاتفاقات السرية بمصر والشرق الأوسط أثناء الحرب الاستعمارية

## الأولى

فى الوقت الذى أعلنت فيه انجلترا أنها تحارب ألمانيا دفاعاً عن الموائيق والمعاهدات وفى الوقت الذى ملاه الحلفاء الجو صياحاً بأنهم يدافعون عن الديموقراطية وحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وفى الوقت الذى وعد الإنجليز فيه العرب بمساعدتهم على الخلاص من الحكم العثماني - نقول فى هذا الوقت عقد الحلفاء اتفاقات سرية يرمون من ورائها إلى اقتسام بلاد الشرق الأوسط وضمها إلى ممتلكاتهم ولو كره أهلها ، ولو خالفوا تصريحاتهم ووعودهم وموائيقهم . فيما إذن كانوا يحاربون ألمانيا لانظن دفاعاً عن الحرية والحق والديموقراطية . حقاً لقد كانوا حلفاء على الإثم والعدوان بالنسبة إلى الأمم الصغيرة ، وحقاً إنهم لينطبق عليهم قول الله سبحانه وتعالى « يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم » . وإنهم يقدمون الوعود بالأمس واليوم وفى الغد ، وهم يعلمون أنهم لسكاذبون . ولكن الوزر الأكبر إنما يقع على من يندع بدعايتهم ويسير فى ركابهم .

وإذن صحت عزيمة قرصان القرن العشرين على اقتسام ما ليس ملكاً لهم ، وفيما يلى ما تمخضت عنه المباحثات التى دارت فى طى الحفاء :

(١) اتفاق فرنسا وروسيا ( مارس سنة ١٩١٥ ) وبمقتضاه تعطى الاستانة للروسيا .

(٢) معاهدة Sazanov—Palcoogue ( أبريل ١٩١٦ ) وحددت الحدود بين

نصبي روسيا وفرنسا فى آسيا .

- (٣) اتفاق Sykes-Picot (مايو ١٩١٦) بين إنجلترا وفرنسا .  
(٤) معاهدة لندن (أبريل ١٩١٥) بشأن إعطاء إقليم أضايا لإيطاليا .  
(٥) اتفاق St. dean de Maurienne (أغسطس ١٩١٧) وفيه وعدت إيطاليا بأزمير وبقية الأراضي حسب الخريطة المرفقة بالاتفاق .  
(٦) تفاهم كليمنصو ولويد جورج (ديسمبر ١٩١٨) على نقل الموصل إلى إنجلترا ، ولكنه خلف نزاعا من حيث أن تكون الحدود شرق أو غرب نهر الدجلة .

### الانتهائى الانجليزى الفرنسى

كان اتفاق سيكس - بيكو عبارة عن مذكرات تبادلها الدول الثلاث ( إنجلترا وفرنسا وروسيا ) وفيها اعتراف متبادل بنصيب كل طرف فى أملاك الامبراطورية العثمانية بعد تمزيق أوصالها إذا ما انتهت الحرب فى صالح الحلفاء . وقد تبودلت المذكرات الخاصة بفرنسا وإنجلترا فى لندن فى ٩ ، ١٦ مايو بين سير إدورد جراى وزير الخارجية البريطانية والمسئول كامبون السفير الفرنسى . وفيما يأتى أهم مانص عليه الاتفاق بين الدولتين المذكورتين .

١ - احتفاظ فرنسا بالجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل فى العراق .

٢ - يتكون نصيب إنجلترا من مساحة تمتد من أقصى جنوب سوريا ثم إلى العراق حيث تنتشر على شكل مروحة لتشمل بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج الفارسى والمنطقة المخصصة لفرنسا . ويشمل النصيب كذلك ثغرى حيفا وعكا .

٣ - هناك جزء آخر يشمل جانبا من فلسطين الحالية احتفظ به لإقامة نظام دولى خاص فيه .

ومما له مغزى بالنسبة إلى المستقبل ما جاء فى المادة التاسعة من النص على عدم جواز تنازل أى من الطرفين عن حقوقه فى المنطقة المخصصة له لاية دولة ثالثة بغير موافقة الطرف الآخر . وهذا هو النص الإنجليزى للمادة .

It is understood that the French Government will at no time initiate any negotiations for the cession of their rights and will not cede their prospective rights in the Blue Area to any third Power other than the Arab State or Confederation of Arab States, without the previous consent of His Majesty's Government who, on their part, give the French Government a similar undertaking in respect of the Red Area.

وهناك أمر يستوقف النظر في هذا الاتفاق ، ونقصد به إدخال الموصل الغربية بآبار البترول في دائرة النفوذ الفرنسي . ولعلّ تعليل ذلك أن إنجلترا بعد الهزيمة التي منى بها جيشها بقيادة تونشيد عند كوت العمارة أرادت إغراء فرنسا على بذل مجهود صادق في الشرق الأدنى فوعدها بمنطقة واسعة منه ، ولكن هذا الأمل لم يتحقق بسبب تخرج موقف الفرنسيين في الميدان الأوربي وحاجتهم إلى تركيز جهودهم فيه لإيقاف الزحف الألماني . وعلى هذا وقع في الحقيقة عبء الحرب في الميدان الآسيوي على عاتق إنجلترا التي أدركت بعد أن لاحت طلائع الانتصار أن استبقاء الموصل في حيازة منطقة انتدابها أمر لا بد منه .

وبرغم التفاهم مع كليمنصو سجر النزاع بين الدولتين بشأن تحديد الحدود الشرقية لبلاد سوريا التي تقرر أن تكون انتدبا لفرنسا . لجأت إنجلترا إلى أساليب الضغط فسحبت قواتها من سوريا آملّة أن تنشب الفوضى ويعم الاضطراب فيزداد موقف فرنسا حرجا .

وفي ٨ مارس سنة ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر السوري العام بدمشق ونادى باستقلال سوريا كدولة ذات سيادة يحكمها فيصل بصفته ملك دستوري وهو عمل اعتقدت فرنسا أنه تم بإيعاز من جارتها الغربية . ولم تقف متاعب الفرنسيين عند هذا الحد ، إذ اشتبكوا في الحرب مع السكاليين الذين أبوا الاعتراف بالانتداب الفرنسي على كيليكية وزحفت جموعهم على شمالي الشام . هكذا تخرج موقف الفرنسيين في الشرق الأدنى ، وليكن ما لبثت الأحوال أن تبدلت لصالحهم ، فأرسلوا القوات والنجادات وأخذوا ثورات انقباض في سوريا . وأتاح تردد حكومة دمشق في إعلان الحرب الفرصة للفرنسيين ، حتى إذا ما استتب لهم الأمر قليلا بادر الجنرال جورو بإرسال

إندازنهاى فى ١٤ يوليوسنة ١٩٢٠ يتضمن مطالب لابد من تنفيذها فى ظرف أربعة أيام وأهم ما فيها قبول الانتداب الفرنسى . ورغم أن فيصل قبل الإنداز فإن الفرنسيين زحفوا على دمشق ودخلوها بعد أن ارتكبوا فيها الكثير من أعمال الفسوة والعنف . وفى ٢٨ يولية طلبوا إلى فيصل أن يفادر البلاد ففعل وتوجه إلى حيفا ومن هناك أقام إلى إيطاليا حيث أقام لغاية شهر ديسمبر ثم سافر إلى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية ، وهذا العمل الأخير زاد الفرنسيين اقتناعا بسوء نية وتديبر حلفائهم السابقين .

### مناورة الفرنسيين :

ظلت الحرب قائمة بين فرنسا وتركيا ، ولكن الشعب الفرنسى كان قد مل القتال وطالب بإهاء النزاع والاهتمام بأعمال الإنشاء والتعمير . وإذ رأى جورو الانجاء فى صفوف الرأى العام ببلاده عول على أن يهى الحرب ولكنه كان مصمما أن يثار من الإنجليز الذين عدهم مسئولين عما لقيت فرنسا من متاعب فى منطقة انتدابها . ولهذا نراه يتساهل مع الأتراك بشأن كيكيا ، ويسير خطوة انتقامية أخرى فيعرض عليهم الاستيلاء العاجل على منطقة البنول التى كانت موضع الخلاف بين دولتي الانتداب . إزاء هذه العروض وضعت الحرب أوزارها فى مارس سنة ١٩٢١ .

ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يأملون بحملهم هذا أن ينالوا من تركيا امتيازاً باستغلال الزيت فى تلك المنطقة اعتماداً على أن جماعة مالية فرنسية سبق أن قدمت للدولة العثمانية قرضا قدره تسعون مليوناً من الفرنكات وذلك فى صيف عام ١٩١٤ ، مقابل امتيازات معينة بشأن استثمار المعادن ومد الخطوط الحديدية فى تركيا الآسيوية .

### استياء إنجلترا من السياسة الفرنسية :

كانت المادة (٧) من اتفاق سان ريمو تنص على السماح لفرنسا باقتناء ٢٥ ٪ من بقول الجزيرة بسعر الإنتاج مقابل ترخيص فرنسا بمرور أنبوبة للزيت إلى أحد موانئ البحر الأبيض المتوسط ، مع إعفائها ومصانمها التابعة لها وطلباتها من فرض أى رسوم عليها .

فلما تم التفاهم السالف الذكر مع تركيا حنق الإنجليز وهددوا بإلغاء ذلك الإتفاق بشأن الزيت إذا تمكنوا من نيل الامتيازات البترولية من تركيا ، وحثهم في ذلك أن فرنسا قد فقدت حتمها بمجرد تنازلها عن المنطقة للأتراك بحض إرادتها . ولما أسرع الكاليون باحتلال المنطقة ادعى الإنجليز أن هذا العمل يعد خرقا لنصوص هدنة مدروس .

لم يقف الإنجليز عند حد التمسك بالنصوص القانونية بل أثاروا اليونان التي أنزلت جنودها إلى بر آسيا الصغرى . غير أن معركة سفاريا وما تلاها حطمت قوى الجيش اليوناني ، وطارده الكاليون حتى أزمير ، وألقوا به في البحر ، وبهذا انهارت السياسة الإنجليزية . وعثا حاول لويد جورج أن يستثير النفوس . فأمريكا قد امتلأت نفسها ارتياحا من حلفائها الذين بدوا في ثوبهم الحقيقي ، وفرنسا حانقة لما بدر من الإنجليز ، وروسيا السوفيتية على علاقات طيبة مع تركيا ، والشعب الإنجليزي قد سئم القتال بمد طول ما عاناه .

إزاء هذا الفشل الذي أصيب به ذلك السياسي الاستعماري نراه يرفع استقالته ، وتخلفه وزارة جديدة برياسة بونارلو .

### الأساليب الدبلوماسية :

لما أيقنت إنجلترا إخفاق القوة والوعيد لجأت إلى الأساليب الدبلوماسية . فبعد أن نودي بفیصل ملكا على العراق قام العراقيون يطالبون بمنطقة الموصل بأكملها لأنها كانت على مدى العصور جزءا من وطنهم ثم دخلت قواتهم المنطقة التي هي موضع النزاع ووضعت اليد عليها ، وفي ظل هذه الأحوال بدأت المفاوضات مع الأتراك ، والتي انتهت بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ .